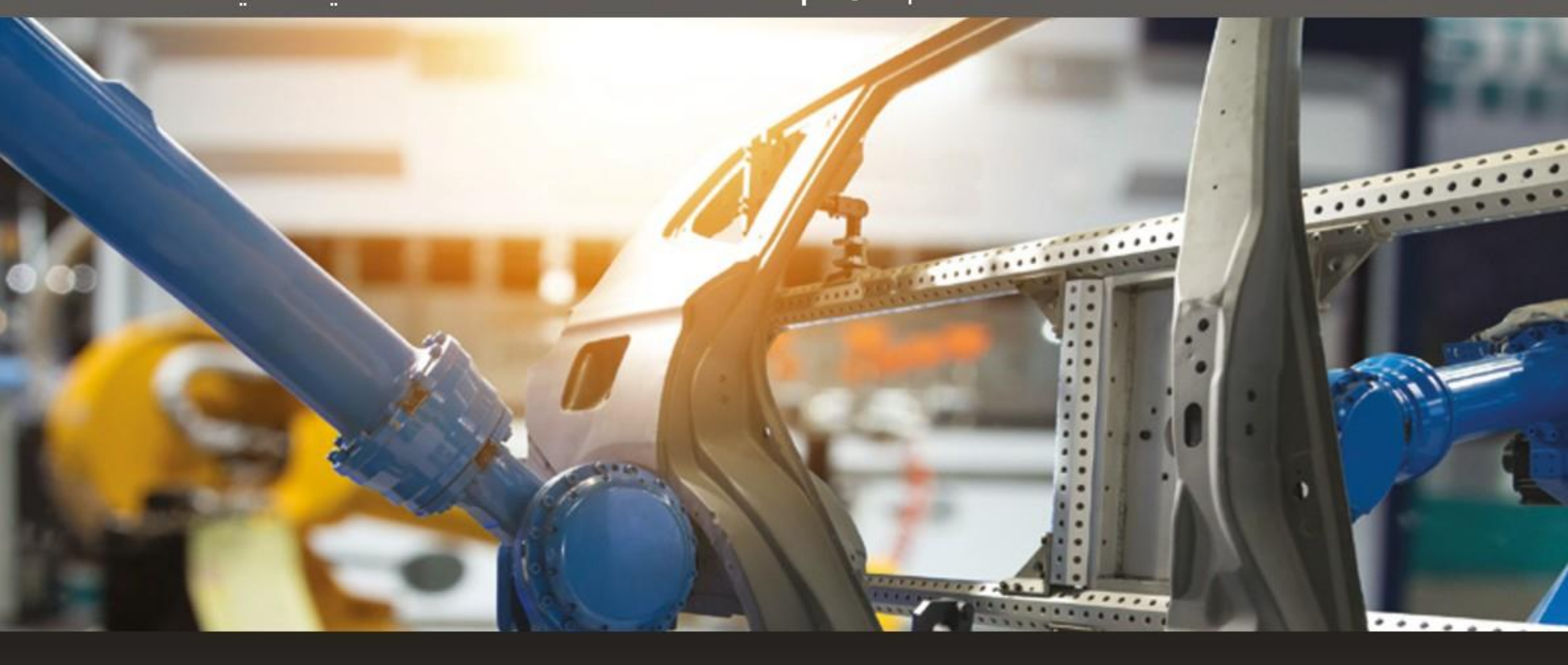
Algérie Industrie

مجلة تصدر عن وزارة الصناعة والمناجم رقم 01 ISSN 2602-7534 الثلاثي الثاني 2018



المناولة
قطاع خلّاق للثروة

المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية

بصمة مجمع جزائري في الصناعة الميكانيكية

ص16

شمس الدين معطالله، الرئيس المدير العام لمجمع الحجار لحديد والصلب

«نعمل على استدامة النشاط وتوفير منتجات جديدة في السوق»

ص19

صادرات

الجزائر تصدر أولى شحنات الاسمنت الى الأسواق العالمية

ص24



Entreprise Nationale des Véhicules Industriels





AUTOCAR ATAKOR





MINIBUS SALAMA

Faisons la route ensemble

Siège Social : ZI Route Nationale N 05 - BP 153 - Rouiba - Alger
Tél : 023.85.90.16 à 24

Direction Centrale Commerciale :
Tél/Fax : 023.85.92.02
Site Web : www.snvigroupe.dz
E-mail : snvi-dme@hotmail.fr

الصناعة قاطرة لتنويع الإقتصاد الوطني



تعرف الصناعة الجزائرية تتطورا من خلال ارتفاع الإنتاجية وتنوّعها، بالإضافة إلى روح المقاولتية التي تنمو بصفة ملحوظة وذلك من خلال آلاف المشاريع التي تنجز كل سنة. وهذا الأمر يعتبر محفزا فعليا لعملية تنويع الاقتصاد الوطني. يتوجب على قطاع الصناعة أن يلعب دوره كقاطرة للتراجع التدريجي لسيطرة المحروقات على الاقتصاد الوطني. إن المنتجات المصنعة محليا تعوّض أكثر فأكثر المواد المستوردة، حيث بدأت تغزو الأسواق العالمية.

سجلت كل من الفروع التالية : مواد البناء، الحديد والصلب، الميكانيك،الإلكترونيك والأدوات الكهرومنزلية والنسيج والصناعات الغذائية والصيدلة، تحسنا ملحوظا. كما شهدت صناعة السيارات انطلاقة فعلية، حيث ستتمكن دون أدنى شك من الاستجابة للتطلعات الخاصة بمجال المناولة والإدماج والتنافسية.

شكلت مختلف المساعدات التي قدمتها الدولة عاملا أساسيا في هذا النمو، كما شجعت على مضاعفة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ظهور المؤسسات الناشئة.

سيسمح النسيج الصناعي الموجود والمعزز بديناميكية المقاولين والدعم الكبير للدولة في تسريع وتيرة نموه وتوسيعه نحو فروع جديدة.

لكن، من الضروري بذل المزيد من الجهود للاستغلال الأمثل للإمكانيات المعتبرة التي يقدمها قطاع المناجم والكمياء والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أن الجزائر تزخر بالمواد الأولية الغنية والمتنوعة، كما أنها تملك اليوم موارد بشرية مؤهلة للتقدم في هذه المجالات وإحداث قفزة نوعية في ديناميكية تصنيعها .

وفيما يخص التطوّر التكنولوجي الآخر الذي يحمل المصنّعين اليوم على التفكير في إدخال الروبوتية ومستقبلا في إدخال مكونات الذكاء الإصطناعي في مختلف مراحل الإنتاج. وعليه حذار للذين لن يتمكنوا من ركوب قطار هذه الثورة الصناعية الرابعة في الوقت المناسب.

أحي مجلة Algérie Industrie وأهنئ المشرفين عليها على جهودهم المبذولة لنجاحها. أشجعها في أن تلعب دورها كفضاء إعلامي وتحليلي وتبادلي مفتوح لجميع الأطراف الفاعلة.

يوسف يوسفي

وزير الصناعة والمناجم

Youcef Yousfi

Algérie Industrie

العدد 01 الثلاثي الثاني لسنة 2018

مجلة Algérie Industrie هي نشرية دورية تصدر عن وزارة الصناعة والمناجم

مدير التحرير :
أحمد مسيلي

هيئة التحرير :
شكيرة بيداوي
مريم زايت
يونس جامة
بمساهمة مختلف المديريات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

تنسيق :
مريم زايت
شكيرة بيداوي

العنوان :
2 ، شارع أحمد باي ، مبنى الكوليزيه ، بوقرة ، الأبيار ، 16000 الجزائر

الهاتف : 021 320 411

البريد الإلكتروني :
c.bidaoui@industrie.gov.dz
h.zait@industrie.gov.dz

موقع الواب :
www.industrie.gov.dz

متابعة الإصدار :

SALYA.COM

الشركة ذات المسؤولية المحدودة ساليا كوم
حي 2038 مسكن، عمارة 27 رقم 379 باب الزوار، الجزائر العاصمة
الهاتف/الفاكس : 021.20.71.41

النقال :
06.61.23.85.85
06.61.23.86.86

البريد الإ لكتروني :
salya.com@yahoo.com
salyacomdz@gmail.com
Site web : salyacom-dz.com

الفهرس

الملف

الأيام التقنية الأولى حول المناولة الصناعية في مجال السيارات
الموعد الهام لصناعة السيارات 5

مزايا هامة لفائدة المناولين
ترقية المناولة لتصبح شعبة خلاقة للثروة 7

التوقيع على مذكرة تفاهم مع شريكين أجنبيين
المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تعتزم اقتحام مجال المناولة 9

رئيس تكتل مؤسسات الميكانيك الدقيقة، السيد عادل بن ساسي
«لدينا مناولين بإمكانهم الاستجابة لمتطلبات صناعة السيارات» 12

الخبير في الصناعات الميكانيكية، عبد العزيز كزار
المناولة: تطوير التصنيع الميكانيكي 13

بشير دهيمي ، الرئيس المدير العام للمجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية
«جميع الشروط مجتمعة لتحقيق تطور سريع ومتناغم للمناولة في الجزائر» 16

ربورتاج

المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية
بصمة مجمع جزائري في الصناعة الميكانيكية 18

حوار

السيد، شمس الدين معطالله، الرئيس المدير العام لمجمع الحجار للحديد والصلب
«نعمل على استدامة النشاط وتوفير منتجات جديدة في السوق» 21

أخبار

وزير الصناعة والمناجم بقسنطينة
قطب ميكانيكي بامتياز 23

المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية
تدشين مصنع جديد لتصنيع البطاقات الإلكترونية 24

الجزائر تصدر أولى شحنات الإسمنت إلى الأسواق العالمية 24

خلال زيارة لشركة «توسالي الجزائر» بوهران
السيد يوسفي يدشن مشروع جديد للحديد والصلب 25

خلال زيارة عمل لولاية غليزان
السيد يوسفي يزور «تايال»، أكبر مجمع للنسيج في افريقيا 27

خلال زيارة عمل وتفقد بالولاية
السيد يوسفي يدشن عدة مشاريع صناعية بالجزائر العاصمة 28

فرع المجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية AGM
«ماجي» تشرع في تصنيع محطات متنقلة لتوزيع الوقود 29

منتدى الأعمال الجزائري-الإسباني
العمل على تعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين 30

الجزائر وتركيا
منتدى أعمال رفيع المستوى لتعزيز الشراكة الإقتصادية 31

الأيام التقنية الأولى حول المناولة الصناعية في مجال السيارات

الموعد الهام لصناعة السيارات

نظمت وزارة الصناعة والمناجم، الأيام التقنية للمناولة الصناعية في مجال السيارات، والتي جمعت على مدار يومين حوالي 500 متعامل من مصنعين ومجهزين ومناولين وطنيين ودوليين ومسؤولين وأكاديميين.

بقلم شكيرة بيداوي



ففي طبعتها الأولى، التي أقيمت يومي 5 و 6 مارس في الجزائر العاصمة، جمعت الأيام التقنية للمناولة الصناعية في مجال السيارات، كل المتعاملين الرئيسيين في عالم صناعة السيارات بالجزائر تحت شعار : «من أجل تنمية صناعية مندمجة».

ويسعى القائمون على الأيام التقنية إلى جعل هذه المنصة موعدا لا يفوت ونقطة التقاء لإنشاء بيئة تجمع المناولين والمصنعين في مختلف مهن صناعة السيارات.

كما تهدف الوزارة من وراء تنظيم هذه التظاهرة للمساعدة في إطلاق صناعة حقيقية للسيارات وهو ما يمر بالضرورة بتصنيع المكونات في الشعب الميكانيكية والبلاستيكية والالكترونية والمطاط والعجلات وغيرها.

وفي كلمة ألقاها في افتتاح التظاهرة، استعرض وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، خطته «لإطلاق» صناعة السيارات في الجزائر انطلاقا من صياغة سلسلة من الأسئلة : «كيف يمكن فعليا الانتقال من تصنيع بضعة آلاف من المركبات في السنة كما هو الأمر حاليا إلى مئات الآلاف من المركبات بكل ما يقتضيه ذلك من تنظيم وأساليب عمل تتطور باستمرار؟ كيف يمكن الاستعداد للتحديات المستقبلية لاسيما ما يتعلق بالأطرزة الجديدة والمتطلبات الجديدة والمعايير الجديدة انطلاقا من السيارات الهجينة إلى الذاتية وغيرها ؟ كيف يمكن تكوين جميع هؤلاء الموظفين والإطارات والمسؤولين لدخول منافسة دولية شديدة ؟ كيف يمكن توجيه صناعتنا إلى تقديم مساهمتها الكاملة في عملية التصنيع والتصدير ، كضمانة وحيدة للجودة وكلفة المنتج ؟ كيف يمكن تعزيز البحث العلمي لدينا من أجل توفير الدعم اللازم لتطوير هذه الصناعة الناشئة ؟»

وأكد الوزير أمام الحضور قائلا «هدفنا ليس تركيب السيارات، على الرغم من أنه يعد خطوة ضرورية للتعلم، بل المشاركة بطريقة فعالة وناشطة في عملية التصنيع مع الاندماج التدريجي. هذا هو الشرط الضروري الذي لا غنى عنه لإنجاح مسار إنشاء وتطوير مستديم لصناعة السيارات في بلادنا».

توصيات لانطلاقة فعلية للمناولة في مجال السيارات

وبالإضافة إلى أنّ المعرض ضم ثلاثين مشاركا قدموا للتعريف بالمعدات والمكونات التي ينتجونها في الجزائر، تم تنظيم حلقات نقاش ثرية نشطها مهنيون ومتخصصون في صناعة السيارات حول ظروف نجاح وبروز المناولة المحلية.

ونظمت في هذا السياق ثلاث •••

ورشات عمل تخص كلا من : البلاستيك والمطاط، الصفائح المعدنية وإلكترونيك وكهرباء السيارات.

«سمحت هذه الفضاءات بمواجهة وجهات نظر مختلف الفاعلين مع بعضها لاسيما المصنعين والمجهزين والمناولين بخصوص إزالة المعوقات والفرص المتاحة في السوق المحلية والآليات التنظيمية والتحفيزية المختلفة الحالية»، حسب المنظمين.

وتوجت هذه التظاهرة بسلسلة من التوصيات، اقترحها المشاركون تتعلق بمختلف أفرع شعبة صناعة السيارات. ودعا المشاركون في هذه التوصيات إلى إدخالها حيز الخدمة - في أقرب الآجال - لجهاز مرافقة المناولين، في إطار صندوق التنافسية الصناعية، من أجل التصديق والتسجيل، مع إنشاء لجنة متابعة متخصصة، بغرض تسريع إنشاء نسيج ممونين إلى جانب الشركات المصنعة من خلال إنشاء بيئة ملائمة لذلك.

كما أوصى المشاركون إلى مضاعفة أكاديميات التكوين في مهن السيارات والميكانيك، و تشجيع تصنيع محركات تعمل بوقود غاز البترول المسال وكذا توجيه الاستثمار حول الأفرع الإستراتيجية والإنتاجية.

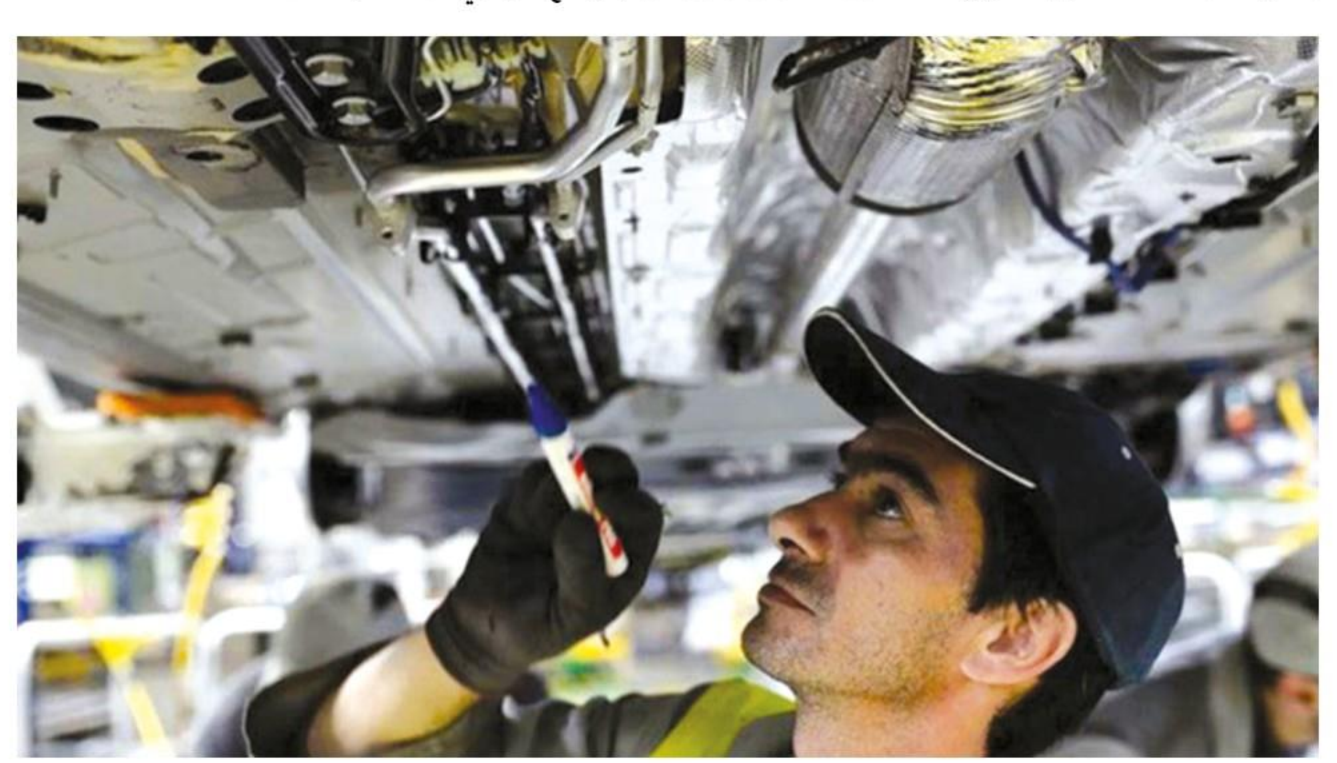
توقيع عدة اتفاقيات بين شركات تصنيع ومناولين

من جهة أخرى، وقع المصنعون والمجهزون في ختام الأشغال 15 اتفاقية شراكة. وتشمل هذه الاتفاقيات تلك الموقعة بين المجمع الجزائري للميكانيك (AGM) ومؤسسة الكهروكيمياء ، وبين AGM و مجمع نفطال للتموين بالزيوت.

وتم التوقيع على اتفاقيتين بين مجمع بايك الجزائر BAIC وعلى التوالي ممثل بايك الدولية كولتيفي BAIC international COLTV (مجمع صيني مختص في صناعة السيارات النفعية) للتموين بالقطع الكهربائية وملحقات السيارات، والمجمع العمومي إليك الجزائر Elec-Eldjazair لإنشاء مصنع قطع غيار.

من جانبه وقع مجمع غلوبال الجزائر Global Groupe Algérie اتفاقا مع الشركة الآسيوية Donghaeng . كما وقع نفس المجمع اتفاقية أخرى مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansejوالصندوق الوطني للتامين على البطالة Cnac من أجل مرافقة المناولين في الجزائر لاسيما عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة في هذا المجال.

كما وقع شركة التصنيع إيفال Ival اتفاقية مع مؤسسة هيول الجزائر Hiolle Industrie Algeria واتفاقية مع مؤسسة فريغو كار Eurl Algérie frigo-car للتموين بالمعدات والهياكل الصناعية. ■



مزايا هامة لفائدة المناولين

ترقية المناولة لتصبح شعبة خلاقة للثروة

بقلم مريم زايت

تسعى المناولة الجزائرية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة، إلى لعب دورها الأساسي في النمو الصناعي، مدفوعة بإرادة حازمة من السلطات العمومية لجعلها قطاعا تنافسيا خلاقا لفرص العمل.

وتزخر السوق الوطنية للمناولة بإمكانات هائلة بفضل المشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها حاليا. سواء في قطاع الطاقة أو في الصناعة، وحتى في قطاع النقل بالسكك الحديدية، إن المناولة الوطنية تتمتع بقدرات معتبرة. وتعتبر الشركات التي تنشط في هذه القطاعات من اكبر مستهلكي قطع الغيار (الميكانيكية والبلاستيكية والمطاطية ... الخ) والتي تقدر احتياجاتها بـ 1.6 مليار دج سنويًا.

وإدراكاً منها لتأثير التبعية لاستيراد هذه القطع على تكلفة الإنتاج وعلى مواردها المالية، فإن الجزائر، التي شرعت في سياسة تنويع اقتصادها، قد غيرت من إستراتيجيتها في هذا المجال. وتتبنى السلطات العمومية حاليا سياسة تكثيف النسيج الصناعي للبلاد وترقية الإنتاج الوطني، الأمر الذي يعتمد أساسا على تحقيق اندماج قوي للمكونات والأجزاء المصنعة محليًا. في هذا السياق، تجد المناولة أهميتها لتصبح واحدة من أولويات الحكومة التي تعمل على تهيئة الظروف اللازمة وإنشاء بيئة ملائمة لبروز هذا المجال.



وعلى هذا الأساس، أصبح توجيه المستثمرين نحو مختلف قطاعات المناولة، الهدف النهائي لكل أنشطة وقرارات السلطات العمومية في هذا المجال، من خلال وزارة الصناعة والمناجم. وفي هذا الإطار، تواصل السلطات العمومية توجيه المناولة نحو كبار الجهات الوطنية الآمرة عن طريق منح جزء من المشتريات العمومية إلى مناولين محليين. ويفرض في هذا الصدد التشريع الخاص بالصفقات العمومية هامش أفضلية بنسبة 25٪ لفائدة المنتجات والخدمات جزائرية المنشأ.

وبالإضافة إلى المناولين الجزائريين، تسعى الحكومة لاستقطاب مناولين أجانب، من خلال شراكات قصد التموضع في محيط الأقطاب الرئيسية والمشاريع الصناعية الكبرى مثل تلك الخاصة بالسيارات الخاصة والنفعية والصناعية.

مزايا عديدة لصالح المناولين

ولبلوغ هذا الهدف، ترتكز وزارة الصناعة والمناجم على نظام من المزايا الرامية لتشجيع المتعاملين على الاستثمار في هذا المجال. ويتعلق الأمر أولاً بالمزايا الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الإستثمار لفترة تتراوح من 3 إلى 10 سنوات، بما في ذلك المزايا الضريبية والإعانات الممنوحة للمؤسسات التي تنشط في مجال المناولة، والتي تستفيد بشكل خاص من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة (TVA) وإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات •••

••• (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم العقاري على الممتلكات العقارية الواقعة ضمن نطاق الاستثمار. كما يتم منح تخفيض معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية الموجهة للمستثمرين في هذا المجال. وبالإضافة إلى هذه المزايا الممنوحة إلى كل استثمار يتم انجازه في الجزائر، يستفيد المناولون من مزايا خاصة بهم. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص، بإعفاء لمدة خمس سنوات من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليا من طرف مناولين يعملون في تصنيع منتجات وتجهيزات خاصة بالصناعة الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية. كما تلتزم وزارة الصناعة بدعم المناولين لتحسين قدراتهم التقنية والتكنولوجية والتسييرية والمالية التي تسمح لهم بتوفير منتجات مطابقة للمعايير الدولية وحسب الاعتمادات والتصديقات التي يمنحها الآمرون. فعلى سبيل المثال، فإن قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017، خصص حيزا كبيرا لترقية المناولة حيث يحتوي على إجراءات تحفيزية وتقنية. بموجب هذا القانون، تم إنشاء مراكز تقنية صناعية لتوفير الدعم والمرافقة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة بغرض الحصول على الاعتماد والتصديق على منتجاتها.

تجمعات صناعية وبورصة للمناولة

من أجل هيكلة القطاعات وتسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المستهدفة، تريد الوزارة تنظيم المناولة في شكل تجمعات صناعية عنقودية (clusters) وأقطاب صناعية، وهي أحد الأشكال التنظيمية التي تسمح بزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان جاذبية الصناعة الوطنية. وتم فعليا إطلاق ثلاثة تجمع مؤسسات في انتظار إطلاق تجمعات أخرى. ويتعلق الأمر بتجمع الصناعات الميكانيكية، تجمع الصناعات الميكانيكية الدقيقة وتجمع السيارات

من جهتها، تلعب شبكة بورصات المناولة دوراً مهماً من خلال ربط المناولين بالآمرين حيث تعمل قاعدة بيانات هذه البورصات، والتي تخص قدرات المناولة المحلية، على مرافقة المصنعين في العثور على المناولين الذين يستجيبون لمتطلباتهم، من جهة، والمناولين الباحثين عن أسواق جديدة من جهة اخرى.

صناعة المركبات، رافعة نمو للمناولة

ووفقاً لخبراء ومهنيين في هذا القطاع، تشكل الصناعات الميكانيكية لاسيما السيارات محركاً للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل كمؤسسات مناولة وناقلة للابتكار والتطوير التكنولوجي. وإذا نظرنا لصناعة السيارات فقط، فإننا نجد أن العديد من المشاريع بدأت بالفعل بينما يوجد البعض منها في مرحلة التنفيذ، وهو ما سيكون له أثر كبير على خلق فرص عمل للمناولين. ولإنشاء بيئة ملائمة في محيط هذه الصناعة الناشئة، فرضت السلطات العمومية على وكلاء السيارات إنجاز استثمار يخص نشاطا صناعيا أو شبه صناعي أو أي نشاط آخر متعلق بقطاع السيارات. كما تم وضع دفتر شروط لتنظيم نشاط تركيب المركبات. وتتعهد شركة الإنتاج في إطار هذا الدفتر على بلوغ نسبة اندماج للقطع المصنعة محليا تقدر بـ 15٪ على الأقل بعد السنة الثالثة من النشاط (ابتداء من تاريخ نشر دفتر الشروط) ومن 40 إلى 60٪ بعد السنة الخامسة. وإذا تم احترام جميع شروط التنفيذ والتصنيع، فإن هذه المشاريع ستساهم لا محال في تطوير هذه الصناعة التي ترتكز أساسا في نموها على مع تطوير الاندماج الوطني. ■



التوقيع على مذكرة تفاهم مع شريكين أجنبيين

المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تعتزم اقتحام مجال المناولة

تعتزم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، الرائدة في تصنيع المركبات في الجزائر، تطوير نشاط جديد لها، إذ يسعى هذا المجمع، الذي يمتلك خبرة واسعة في إنتاج الشاحنات والجرارات والحافلات والهياكل الصناعية، إلى اقتحام مجال المناولة في شعبة صناعة السيارات.

بقلم مريم زايت



بعد سنوات طويلة في مجال المركبات الصناعية وبعد عدة شراكات في مجالات المركبات النفعية والسياحية، يتجه مجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية نحو المناولة في مجال السيارات لتطوير نشاطات جديدة من شأنها تلبية احتياجات المشاريع الجارية في شعبة الصناعات الميكانيكية، حسبما أفاد به الرئيس المدير العام للمجمع، نور الدين اوجيت، في مقابلة مع Algérie Industrie. ويتعلق الأمر بشراكة أبرمتها المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية و شركة «فوس» S.A.R.L. FOS مع شريكان أجنبيان وهماMeleghy Automotive Barcelona (إسبانيا) و Farguell Nitra (سلوفاكيا)، بغرض إنشاء شركة لتصنيع هياكل معدنية ملحومة للسيارات. وينتظر أن يلبي إنتاج المصنع المستقبلي احتياجات «رونو الجزائر للإنتاج»، التي تعد المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية أحد المساهمين فيها، وغيرها من شركات تصنيع السيارات المتواجدة في الجزائر.

«لقد بلغت المناقشات مرحلة متقدمة بعد التوقيع، في مارس الماضي لدى اختتام الأيام التقنية حول المناولة الصناعية، على بروتوكول اتفاق مع هؤلاء الشركاء الثلاثة»، حسب توضيحات، السيد أوجيت. ولم يكن قرار المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية لدخول هذا القطاع وليد الصدفة ، فالمجمع، الذي يقوم بتصنيع خمسة ملايين قطعة سنوياً لتلبية احتياجاته الخاصة، «يملك قاعدة صناعية متينة لتوسيع أعماله نحو السيارة السياحية»، يؤكد المسؤول الأول عن المجمع.

وبالإضافة إلى ذلك، يريد المجمع استغلال التطور الحاصل في شعبة صناعة السيارات والتي باتت توفر إمكانيات كبيرة لبروز نسيج محلي للمناولة الصناعية.

شعبة صناعة السيارات، سوق واعد ومناولة صاعدة وفقا للسيد اوجيت، فإن قطاع السيارات يمثل سوقا واعدة تبشر ببروز مناولة محلية متطورة. وتابع الرئيس المدير العام بالقول: «لقد شهدت صناعة السيارات في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأربع الماضية وأصبحت اليوم مهمة أكثر فأكثر (...) وإذا تم احترام جميع الشروط الضرورية وخاصة تلك المتعلقة بالتصنيع، فإن هذه المشاريع ستساهم في تطوير الصناعة الوطنية مع ترقية الاندماج المحلي كمحور رئيسي في هذا المسار، مما سيسمح ببعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها تقديم الإضافة في هذا الاندماج». وعلى هذا الأساس، فإن الميكانيك والتعدين والبلاستيك والزجاج •••



••• والعجلات والمطاط والنسيج والمواد الجلدية والهياكل المعدنية تشكل كلها مجالات قادرة على توليد قيمة مضافة كبيرة كما يمكنها جذب ممونين دوليين من المستوى الرفيع.

وعموما ، فإن سوق المناولة الوطنية لديها إمكانات كبيرة بالنظر للمشاريع الصناعية الكبرى الجاري تنفيذها. غير أن السيد اوجيت، يعتبر بأن القدرات الضخمة للمناولة الموجودة خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الطاقة، لم يتم استغلالها للأسف.

«إن آفاق تطوير سوق المناولة في الجزائر موجودة، وشروط نجاحها باتت اليوم مجتمعة بفضل البرنامج الذي أطلقته الدولة لصالح ترقية المناولة»، يقول الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية.

رفع معدل الاندماج الوطني، محور رئيسي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بالنسبة للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، تعد المناولة مفهومًا راسخًا منذ سنوات الثمانينيات، عندما تبنت سياسة الاستعانة بمصادر خارجية من خلال تكثيف شبكة المناولين والمجهزين المحلين من القطاعين العام والخاص.

وقد تحقق هذا التطور (في المناولة) بفضل التمكن التقني والتكنولوجي لفرق المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ووجود شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشريكة.

وفي الوقت الحالي، يدعم المئات من الممونين المحليين، من القطاعين العام والخاص، المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية في مختلف مجالات النشاط : المحركات، المبردات، البطاريات، الزجاج، منتجات المطاط، الدهانات، الكوابل الكهربائية، اللوازم داخل السيارة، منتجات الصلب، القطع الميكانيكية والصفائح المعدنية ... الخ.

يضاف إلى ذلك الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والموجودة في موقعي الرويبة وتيارت. تساهم هذه الأنشطة بشكل كبير في معدل الاندماج الذي حققته المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، والذي يتراوح بين 70 و 80٪.

وتشمل هذه الأنشطة سباكة المعادن،والتشغيل الميكانيكي، والصفائح المعدنية، والسراجة ، والهياكل الصناعية وعمليات تجميع ا لمركبا ت .

التوجه نحو الأسواق الخارجية

وردا على سؤال حول طموحات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية في ولوج الأسواق الأجنبية، يقول السيد أوجيت، أن المجمع «يملك كل المؤهلات لاستغلال الفرص وتصدير منتجاته، وخاصة إلى الأسواق الأفريقية».

ويعتزم المجمع، الذي سبق له وان قام بعمليات تصدير عديدة إلى دول إفريقية وعربية، •••



• الإنتاج:

2000 منتج صناعي من جميع الأصناف.

• في عام 2017 ، حقق مجمعالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعيةرقم أعمال يقدرب **13,744** مليار دج، مع قوة عاملة متكونة من **5716 عامل**.

●●● تجديد التجربة مع دول أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبهذا الخصوص كشف الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية عن الشروع في محادثات حول سبل ووسائل تصدير حافلات نحو هذه البلاد التي تقع في وسط إفريقيا. ■

snvi

تأسست المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، التي تنشط أساسا في مجال تصنيع وتسويق المركبات الصناعية (الشاحنات، والجرارات، والحافلات، والهياكل الصناعية)، في عام 1981، بعد إعادة هيكلة شركة سوناكوم سابقا -SO NACOME.

في عام 1995، تم تحويل المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية إلى شركة ذات أسهم برأسمال يبلغ 2.2 مليار دج وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية غير منتسبة.

في عام 2011، تحولت المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية إلى مجمع صناعي يتكون من شركة أم وأربعة فروع.

في عام 2015، وبعد إعادة تنظيم القطاع التجاري العام، تم إلحاق المؤسسة العمومية فيروفيال EPE Ferrovialوجميع مساهماتها بمجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية لتكون بذلك الفرع الخامس له.

منذ يناير 2018، تم فصل فيروفيال وجميع مساهماتها عن مجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية لتحلق مباشرة بوزارة الصناعة والمناجم كمؤسسة عمومية اقتصادية غير منتسبة.

بطاقة تقنية

يتكون مجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية حاليًا من أربع (4) فروع :

- شركة سير ذات الأسهم -Carrosseries Industrielles de Rouïba ((CIR Spa
- شركة فور ذات الأسهم -Fonderies de Rouïba (FOR Spa)
- شركة فير ذات الأسهم Véhicules Industriels (de Rouïba (VIR Spa
- شركة سيت ذات الأسهم Carrosseries Industrielles (de Tiaret (CIT Spa

لدى المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية أربع شراكات مع مؤسسات جزائرية وأجنبية :

الشركة الجزائرية لإنتاج مركبات الوزن الثقيل من علامة مرسيدس-بنز SAPPL-MB بالرويبة :

17 % للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،

34 % إيديف (EPIC EDIV) التابعة لوزارة الدفاع الوطني

49 % آبار للاستثمار AABAR (الإمارات العربية المتحدة) إلى جانب دايلمرDAIMLER (ألمانيا) كشريك تكنولوجي.

رونو الجزائر للإنتاجRAP :

34% للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

17% للصندوق الوطني للاستثمار و

49 % رونو.

زاد.اف الجزائر ZF Algérie (متخصصة في صناعة علب السرعة) :

20 % للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،

80 %زاد.اف ألمانيا

الشركة الجزائرية لإنتاج المركبات من علامة مرسيدس-بنز SA- FAV-MB بتيارت :

17 % للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية،

34 %إيديف (EPIC EDIV) التابعة لوزارة الدفاع الوطني،

49 % آبار للاستثمار AABAR (الإمارات العربية المتحدة) إلى جانب دايلمرDAIMLER (ألمانيا) كشريك تكنولوجي.

رئيس تكتل مؤسسات الميكانيك الدقيقة، عادل بن ساسي

«لدينا مناولين بإمكانهم الاستجابة لمتطلبات صناعة السيارات»

بقلم مريم زايت

يعد تكتل مؤسسات الميكانيك الدقيقة، الذي أنشئ في 2017 بمبادرة من وزارة الصناعة والمناجم، تجمع ذو طابع اقتصادي يضم الفاعلين في فرع الميكانيك من آمرين ومناولين ومراكز بحث ومكاتب دراسات ومخابر وكذا الجمعيات المهنية بهدف ترقية هذه الشعبة عن طريق ادماج القطع المصنعة محليا.

ويقدر عدد أعضاء هذا التكتل في الوقت الحالي بعشرة أعضاء على أن يرتفع هذا العدد مستقبلا بانضمام فاعلين آخرين من شعبة الميكانيك.

ومن خلال هذا النوع من التجمعات، يطمح مطلقو هذا التجمع إلى خلق علاقة ثقة بين الآمرين والمناولين، تطوير الإنتاج المحلي وظهور رائدين وطنيين حقيقيين في فرع الميكانيك.

ويرى رئيس التكتل، عادل بن ساسي، بأن هذا التجمع، الذي أنشئ في إطار مجهودات وزارة الصناعة والمناجم لتطوير شعب في المناولة الصناعية بإمكانها مرافقة المسار الصناعي للجزائر، يشكل قوة اقتراح بإمكانها المساهمة فعليا في تسطير السياسات القطاعية.

ولهذا يعتبر السيد بن ساسي، تكتل مؤسسات الميكانيك الدقيقة «شريكا مميز» لقطاع السيارات في الجزائر، هذه الصناعة الناشئة التي تحتاج إلى «جميع الفاعلين لتحديد استراتيجية هذا القطاع تكون مبنية على الاحتياجات



الفعلية ورؤية طويلة المدى».

وفي هذا الإطار، أوضح رئيس التكتل أنه شرع في اتصالات مع مصنعي السيارات في الجزائر للتعرف على متطلباتهم مؤكدا وجود مناولين محليين قادرين على الاستجابة لمتطلبات صناعة السيارات.

وقال في هذا الخصوص ، «يوجد في الجزائر مناولون يحوزون تجربة ومستوى تقني عالي. نملك نسيج مناولة في اتساع من سنة لأخرى مع دخول فاعلين جدد إلى السوق (...). وإذا كان هناك حاجة إلى إعادة تأهيل تكنولوجية أو للتجهيزات، فإنه يتعين على المصنعين توجيهنا حتى يتمكن متعاملونا الاقتصاديون من تنظيم أنفسهم واستكمال استثماراتهم».

ويرى السيد بن ساسي، أنه من الضروري استقدام مجهزين متخصصين لتطور أفضل وأسرع لشبكة المناولة في الجزائر.

وأوضح في هذا الإطار» بعد قدوم مصنعي السيارات إلى الجزائر، يأتي دور المجهزين ليخطوا نفس الخطوة لأن المناولين لا يتدخلون إلا في المقام الثاني». ■

الخبير في الصناعات الميكانيكية، عبد العزيز كزار

المناولة: تطوير التصنيع الميكانيكي

في هذه المقابلة، يتحدث الخبير في الصناعات الميكانيكية، عبد العزيز كزار، عن قطاع المناولة في الجزائر، نقاط قوته وضعفه، إنجازاته وآفاق تطوره. و يوصي الخبير لتطوير هذا النشاط بالبدء بالتصنيع الميكانيكي، الذي يتمتع بمزايا تفاضلية كثيرة مقارنة بالمجالات الأخرى.

أجرى المقابلة : مريم زايت

Algérie Industrie : ما هو تقييمكم للمناولة الصناعية في الجزائر ؟

عبد العزيز كزار : نشاط المناولة الصناعية في الجزائر يبقى هامشيا. يجد هذا النشاط الذي بدأ في الثمانينيات صعوبة كبيرة للتطور لأسباب مختلفة : فالآمرون هم في الغالب من المؤسسات العمومية، بينما المناولون هم عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص، وتعد الإجراءات في هذا النوع من الصفقات مرهقة للغاية وصعبة جدا على هذه المؤسسات. تتألف المناولة الصناعية من عائلتين من المنتجات : القطع الأصلية التي تكون المنتج وقطع الغيار التي تستخدم في خدمات ما بعد البيع. بالنسبة للعائلة الأولى، فقد شهد النشاط في فترة التسعينيات نموا جيدا لكنه سرعان ما تم كبح هذا النمو بسبب الهشاشة المالية للآمرين. كما أن المؤسسات الآمرة في قطاع الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية لم تلجأ أبدًا للمناولة، مفضلةً استيراد مكوناتها أو القيام باندماج داخلي (تصنيع القطع داخل المؤسسة). أما بالنسبة لقطع الغيار، فلا يثق الآمرون الرئيسيون بعد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التي يعتبرونها غير قادرة على تلبية متطلباتهم. يتكون قطاع المناولة الصناعية في الجزائر من حوالي أربعين مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاعات التصنيع الميكانيكي والبلاستيك وتحويل المعادن والكهرباء. تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المناولة بتشغيل حوالي 10 إلى 30 عامل وتحقق رقم أعمال من 20 إلى 150 مليون دج. تتمثل نقاط الضعف الرئيسية في المناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة في ضعف المناجمنت والتكوين ومستوى تأهيل الموظفين، والموارد البشرية والمادية المتعلقة بأساليب الإنتاج ومراقبة النوعية.

ما هي الفائدة والمنفعة التي يمكن للجزائر أن تجنيها من وراء تطوير صناعة المناولة ؟

سيستفيد الاقتصاد الجزائري كثيرا من تطوير نشاط المناولة : فعلى المستوى الكلي، فإن ذلك سيخفض حجم الواردات ويساهم في تنويع الأنشطة الصناعية وخلق فرص العمل وتحويل المواد الخام المحلية. أما على المستوى الجزئي، فإن ذلك يقرب أداة التصنيع من المؤسسات الآمرة، كما سيمنحها مرونة في التموين مع تقليص التكاليف وآجال الانجاز واحترام أفضل لجداول الصيانة.



تعتبر احتياجات القدرات الإنتاجية، والتي تزداد بشكل مستمر، مهمة جدا في قطاعات المسابك، والصناعة الميكانيكية وصناعة البلاستيك. على سبيل المثال، بالنسبة للمركبات الصناعية، تستهلك الشاحنة 5 أطنان من الحديد و 100 كغ من سبائك الألمنيوم. ويتكون جرار فلاحي من 1.2 طن من الحديد في حين يتم تركيب محرك ديزل بقوة 100 حصان باستخدام 300 كغ من الأجزاء الميكانيكية. تتوزع تركيبة سيارة سياحية معينة حسب الوزن على النحو التالي : 15٪ من القطع الميكانيكية المصنوعة من الصلب، 12٪ من الحديد الزهر و 6٪ من سبائك الألمونيوم. ويقدر حجم سوق قطع غيار السيارات في الجزائر بنحو 1.2 مليار دولار سنويا، يتم تلبية الاحتياجات فيه عن طريق الاستيراد بشكل رئيسي.

ما هي القطاعات الفرعية للمناولة التي تتوفر على مزايا تفاضلية ؟ وهل نجد المناولة في مجال السيارات من بين هذه القطاعات الفرعية ؟

•••

••• إن شعبة المناولة الأفضل تموقعا، والتي توفر مزايا تفاضلية، هي التصنيع الميكانيكي بما في ذلك دورة الإنتاج الكاملة : السباكة والمعالجة الآلية والمعالجة الحرارية. يمكن لهذه الشعبة الفرعية أن تلبي احتياجات السوق لاسيما ما يتعلق : قطع الغيار لقطاع الطاقة والمحروقات، قطع غيار السيارات حيز الخدمة وقطع الغيار الأصلية المستخدمة في صناعة السيارات الصناعية والعتاد الفلاحي حيث تكون متطلبات الاعتماد والتصديق أقل صرامة. بالنسبة لإنتاج السيارت السياحية والمحركات، وهو القطاع الذي يفرض شروطا صارمة للغاية للحصول على الاعتماد والتصديق، يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة العمل على تحسين أدائها من خلال القطاعات الأولى المذكورة أعلاه، قبل الذهاب إلى السيارة السياحية.




برأيكم، ما الذي يجب القيام به عمليا لتطوير المناولة، لا سيما القطاعات التي ذكرتموها ؟ وما مستقبل هذه الصناعات في الجزائر؟

الآفاق والظروف الضرورية لتطوير سوق المناولة في الجزائر موجودة. جميع الشروط اللازمة لبروز هذا النشاط وتطوره هي الآن مجتمعة وتكمن في ضرورة تلبية احتياجات السوق من قطع الغيار المستخدمة في قطاعي المحروقات والطاقة، والسيارات حيز الخدمة، فضلاً عن القطع الأصلية المستخدمة في إنتاج السيارات الصناعية والآلات الزراعية. في المرحلة الثانية، سيكون في إمكان شركات المناولة توسيع أسواقها إلى إنتاج القطع الأصلية المستخدمة في إنتاج السيارات السياحية والمحركات.

بالعودة إلى سؤالكم، أعتقد أنه من أجل إنشاء شبكة فعّالة من المناولين والتي يمكنها أن ترافق مسار بعث الصناعة الجزائرية، من الضروري أولاً وقبل كل شيء توضيح الأولويات العمومية من طرف

إن شعبة المناولة الأفضل تموقعا، والتي توفر مزايا تفاضلية، هي التصنيع الميكانيكي بما في ذلك دورة الإنتاج الكاملة : السباكة والمعالجة الآلية والمعالجة الحرارية.

الدولة للسماح للآمرين والمناولين بالانخراط في هذه الخطط التنموية.

ومن الضروري أيضاً تطوير نظام معلومات موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قاعدة بيانات وإحصاءات إقليمية ووطنية ودولية) وإنشاء الترابط بين المناولين في نفس الفرع والآمرين وهيئات التكوين والإعلام.

ينبغي أن يسهل منح مزايا ضريبية خلال السنوات الأولى من النشاط وكذا إنشاء بنوك استثمارية أو بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، في ظهور نسيج من المناولة.

وبالنسبة للمناولة في مجال السيارات... ؟

بالنسبة للمناولة في قطاع السيارات، فإن هذا النشاط جديد، •••



على الأقل بالنسبة للسيارات الخاصة. بعض مؤسسات المناولة تعمل بالفعل مع بعض الشركات المصنعة، ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة ليست مستعدة بعد للإيفاء بجميع شروط ومتطلبات الشركات المصنعة للسيارات. أعتقد أن تطور صناعة السيارات وتطبيق بنود الاندماج الوطني الواردة في المرسوم رقم 344-17 المؤرخ في 28 نوفمبر 2017 ، المحدد لشروط وكيفية ممارسة نشاط إنتاج وتركيب السيارات، ينبغي أن يساهم في إطلاق نشاط المناولة الصناعية. ومع ذلك، يجب توفر شرطين :

•دخول مصنعي التجهيزات العالميين للعمل في الجزائر، وهو ما يعتبر عامل ضروري لدمج القطع المصنعة من طرف المناولين في التجميع الفرعية التي يقدمها المجهزون إلى شركات التركيب الخاصة بالسيارات السياحية.

•تحقيق عتبات اقتصادية قابلة للاستمرار من الاحتياجات من القطع الأصلية المستخدمة في الإنتاج، وذلك من خلال زيادة إنتاج المركبات الخاصة أو تصدير مصنعي المعدات لإنتاج الفائض عن طريق مقاولين من الباطن.

كيف يمكننا تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع المناولة ؟

لكي يتم اتخاذ القرار بالاستثمار في قطاع معين من النشاط، يحتاج المستثمر الصناعي إلى رؤية للسوق على المدى المتوسط والطويل. يمثل الاستثمار في قطاع المناولة مخاطرة حيث أن المناول يقوم بتصنيع منتج محدد لكل مؤسسة آمرة وغالباً ما يتطلب ذلك إنتاج أسلوب محدد، واستثمار باهظ التكلفة مع عمال مؤهلين. يمكن إقناع صناعي ما باختيار مثل هذا النشاط، فقط عن طريق اتفاق دائم مع المؤسسة الآمرة، مع ضمانات في السوق على المدى المتوسط والطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع الدولة لمجموعة من الحوافز والمزايا الضريبية وشبه الضريبية لا يمكن إلا أن يشجع على تطوير نشاط المناولة الصناعية.

هل تحفز القوانين الحالية على تطوير المناولة ؟ وهل الإطار التشريعي الحالي كاف لتشجيع المناولة ؟

القوانين الحالية غير كافية لتطوير نشاط المناولة والدفاع عنها. للقيام بذلك، من الضروري :

• إضفاء الطابع المؤسساتي على أنشطة المناولة من خلال قانون إطار يحدد وينظم المناولة، وبالأخص ما يتعلق بالحماية، في إطار علاقاته التعاقدية وعدم تكافؤ المنافسة.

• وضع عقود نموذجية للمناولة، عن طريقها يتم تحديد حقوق و واجبات كلا الطرفين وإحداث التوازن بينهما.

• وضع دليل قانوني لعلاقات المناولة. من شأن مثل هذا الدليل أن يقدم المبادئ القانونية المستخدمة وتطبيقاتها، لاسيما أثناء حصول منازعات. ■

«تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المناولة بتشغيل حوالي 10 إلى 30 عامل وتحقق رقم أعمال من 20 إلى 150 مليون دج. تتكون الأداة الإنتاجية من التجهيزات التقليدية والتجهيزات من الجيل الجديد والمراقبة الرقمية»

«تتمثل نقاط الضعف الرئيسية في المناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة في ضعف المناجمنت والتكوين ومستوى تأهيل الموظفين، والموارد البشرية والمادية المتعلقة بأساليب الإنتاج ومراقبة النوعية.»

«وضع برامج تكوينية لفائدة رؤساء المؤسسات قصد تمكينهم من اكتساب أو تحديث تحكمهم في المعارف اللازمة لإدارة مؤسساتهم»

بشير دهيمي ، الرئيس المدير العام للمجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية

«جميع الشروط مجتمعة لتحقيق تطور سريع ومتناغم للمناولة في الجزائر»

يعتبر الرئيس المدير العام للمجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية، بشير دهيمي، في هذه المقابلة مع Algérie-Industrie أن طاقات المناولة في الجزائر قادرة، في غضون 4 إلى 5 سنوات، على رفع نسبة الاندماج الوطني إلى مستوى يتراوح بين 40 إلى 50٪ كما هو متفق عليه في دفاتر الشروط المؤطرة لهذا النشاط.

بقلم شكيرة بيداوي

Algérie Industrie: أنتم على رأس مجمع يملك خبرة حقيقية في مهن المناولة وتجربة ناجحة في هذا السوق. وفقا لتقديراتكم، ما هي إمكانيات المناولة في الجزائر؟

بشير دهيمي : في قطاع الصناعات الميكانيكية، أستطيع أن أؤكد لكم بأن إمكانات المناولة موجودة فعلا. تتراوح نسب ادماج القطع محلية الصنع في المنتجات المصنعة بالجزائر بين 25 و80٪ حسب تاريخ انطلاق المشاريع. وفي مقابل ذلك، لا تزال إمكانيات المناولة بالنسبة لقطاع السيارات، الذي بدأ في النشاط عام 2015، في مرحلة التطور نظرًا لكونه قطاعًا مرتبطًا بكميات الإنتاج. أعتقد أنه في غضون 4 إلى 5 سنوات ، يمكن أن لإمكانيات المناولة المحلية أن تحقق معدلات اندماج وطني من 40 إلى 50٪ كما هو منصوص عليه في دفاتر الشروط التي تحكم هذا النشاط.

في هذا الشأن بالضبط، ما هي مفاتيح النجاح بالنسبة للمجمع الذي تديرونه فيما يتعلق بنسبة الاندماج الوطني؟



إنها مسألة جد أساسية لفهم عملية الاندماج الوطني. في الواقع، يجب أولاً وضع برنامج للاندماج الوطني في مشروع معين بشكل مسبق وإدراجه أيضًا في عمليات الإنتاج بالمصنع، مع التنفيذ التدريجي للاستثمارات الضرورية لذلك. يستغرق الأمر أيضًا بعض الوقت (من 03 إلى 05 عامًا). وبعبارة أخرى، يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نسعى لتحقيق الاندماج الوطني، ونقوم باستثمارات ناضجة جيدا ومدمجة بشكل جيد في عملية الإنتاج ، وإلا فإنه لا يمكن تحقيق نتائج من حيث الاندماج. هذه هي الطريقة التي يعمل بها مجمع AGM في قطاع الصناعة الميكانيكية.

ما هي القطاعات الفرعية للمناولة التي توفر مزايا تفاضلية؟

أعتقد أن جميع الشعب التي تنشط مع قطاعات الصناعات الميكانيكية والسيارات توفر مزايا تفاضلية هامة، وبالأخص شعبة الصناعات البلاستيكية... الخ. أي الشعب التي تكون فيها القيمة المضافة قوية، لأن ذلك يسمح للمناولين بأن يكونوا أكثر تنافسية من أجل المشاركة في المشاريع الصناعية. من جهة أخرى، فإن القطع والمكونات المصنعة من طرف المناولين معنية هي الأخرى بالاندماج. على هذا المستوى، يجب أن يتم إنتاج المدخلات المستخدمة من قبل المناولين، كما هو منصوص عليه، محليًا. مع هذه المقاربة، سيصبح الاندماج الوطني أكثر ربحية وأكثر جاذبية.

كيف يمكننا إقناع صناعي ما، كي يصبح مناولاً في مشروع إنتاج كبير في الجزائر؟

يبقى الاستثمار في المناولة مربحا للمستثمر إذا توفرت ثلاثة شروط رئيسية، وهي كمية السيارات المنتجة في الجزائر والدعم والمرافقة الموجهين لفائدة المناولين من طرف الشركات المصنعة للسيارات بدون أن ننسى أن الإطار التشريعي المشجع والمحفز على الاستثمار في المناولة بات الآن ساري المفعول. هذه الشروط الثلاثة هي الآن مجتمعة تقريبا، وبالتالي فإن الاستثمار في المناولة سوف يتزايد، خصوصا وأن هذا النشاط سيسمح للمناولين المعتمدين والمصدق عليهم من طرف الشركات المصنعة الناشطة في الجزائر، بالذهاب أيضا نحو التصدير.

هل عملية الاعتماد والتصديق متاحة حقا للمؤسسات الجزائرية؟

إن عملية الاعتماد والتصديق ، القائمة على مبدأ الجودة والقدرة التنافسية ، مفروضة على جميع المناولين وبالتالي في جميع الدول. وعليه، يمكن للمهنيين الاستفادة منه، خاصة أولئك الذين يستثمرون مع شركاء •••

••• تكنولوجيين رائدين في مجالهم. لا يمكن «اللعب» بالجودة والقدرة التنافسية وبالطبع بقواعد السلامة.

بالعودة إلى مجمع AGM ، ما هي المشاريع المستقبلية للمجمع فيما يتعلق بالمناولة ؟

لقد حقق المجمع فعليا تسعة (09) مشاريع شراكة مع مجمعات تكنولوجية مشهورة دوليا للإنتاج المشترك للمنتجات تحت علامة المصنع. أربعة(04) مشاريع شراكة أخرى هي محل محادثات، وهي مشروع لإنشاء شركة مختلطة في الهندسة الصناعية، ومشروع شراكة تكنولوجية لتوسيع تشكيلة منتجات الشركة المختلطة مع ليبهير لتصنيع منتجات جديدة، ومشروع شراكة تكنولوجية آخر لإنتاج اسطوانات الري على مستوى المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال، وأخيرا، مشروع شركة مختلطة لتصنيع قطع المسبوكات الخام (12 الف طن / سنة) بالشراكة مع شركة تركية والمجمع الامريكي AGCO/Massey Ferguson الذي ينشط حاليا في إنتاج الجرارات بعلامة ماسي فيرغسون في إطار شركة مختلطة مع مؤسستي EPE ETRAG و PMAT.

ماذا عن التصدير ؟

عام 2018 بالنسبة لمجمع AGM هو عام التصدير. استوى مجمع AGM اليوم جميع الشروط الأساسية للذهاب الى التصدير انطلاقا من هذا العام، وهي: إنتاج منتجات ذات جودة عالية، وبأسعار تنافسية، مع امتلاك خدمات لوجستية فعالة في الخارج لدعم المنتجات المعروضة (خدمات ما بعد البيع وقطع الغيار). في هذا السياق ، تستهدف AGM أسواق أفريقيا والشرق الأوسط كأولوية لها. المنتجات المختارة للتصدير تخص التشكيلة الكاملة للمنتجات المصنوعة من طرف الفروع ال29 التابعة للمجمع وبشكل خاص الجرارات الزراعية، الحصادات، المعدات الزراعية تجهيزات الأشغال العمومية، الحنفيات، المسامير والبراغي، وأدوات الآلات، والمعدات التعليمية (المختبرات الميكانيكية) ، ومضخات الري المغمورة والسطحية.

كيف ترون التطورات القادمة في صناعة السيارات بالجزائر؟

بدأت صناعة السيارات بالنشاط فعليا في عام 2015 ، أي قبل ثلاث (3) سنوات فقط. الهدف المسطر هو بلوغ، في آفاق2021/2022، مع الشركات المصنعة الموجودة في الجزائر، مستوى إنتاج يتراوح بين 400 و 500 ألف سيارة / سنة مع نسبة اندماج وطني تقارب 45 إلى 50٪ على الأقل. دفتر الشروط الصادر مؤخرا من طرف السلطات العمومية يؤطر عملية تطوير صناعة السيارات، أي أنه يوضح بدقة الجهود التي يجب على المستثمرين بذلها في مجال تطوير المناولة كما يتطرق إلى جوانب أخرى مهمة مثل التصدير. إلزام شركات تصنيع السيارات والمستثمرين من طرف دفتر الشروط، بتطوير المناولة، وفقا لمواعيد محددة، هو -كما أعتقد- واحدة من الطرق التي من شأنها أن تساعد على ضمان تطور سريع ومتناغم للمناولة. من جانب آخر، لكي تكون السيارات التي صنعت في الجزائر أكثر تنافسية، تمثل المناولة أحد الطرق المثالية للوصول إلى ذلك، لذا يجب على المصنعين المشاركة. أعتقد أنه في الوقت الحالي، يمكننا اعتبار أن هناك بداية جيدة وأن الأمور ستتطور خلال فترة تتراوح من 02 إلى 03 أعوام مع ارتفاع كمية إنتاج السيارات، إذ ترتبط صناعة السيارات بعدد السيارات المنتجة. وفي نفس السياق، سيكون هناك المزيد والمزيد من المناولين في السوق مما سيسمح بتمكينهم من النشاط بمستويات إنتاج اقتصادية، كما سيكونون قادرين أيضًا على دخول مجال التصدير بمجرد الحصول على الاعتماد والتصديق من طرف الشركاء التكنولوجيين الناشطين في الجزائر. وبعبارة أخرى، فإن كل الشروط اللازمة لتطور سريع ومتناغم لنشاط المناولة في الجزائر هي الآن مجتمعة، بما في ذلك المزايا الخاصة بالمناولين. ■

- تتراوح نسبة الاندماج الوطني، في قطاع الصناعات الميكانيكية ، بين 25 و 80٪ حسب تاريخ بدء المشاريع.
- 2018 سيكون عام التصدير بالنسبة للمجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية
- عدد المناولين سيتزايد في السوق الجزائري بشكل مطرد

يضم المجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية (AGM) جميع قدرات القطاع الصناعي العمومي في مجال الميكانيك برأس مال قدره 37,3 مليار دج وقوة عاملة متكونة من 7600 أجير.

ويتكون المجمع من 29 فرع من بينها 8 شركات مشتركة تنشط في مجالات :

- إنتاج الآلات الزراعية: الجرارات الزراعية ، الحصادات ، المعدات الزراعية ، وغيرها ؛
- إنتاج تجهيزات الأشغال العمومية: آلات تمهيد الطرق ، وآلات الضغط ، والجرافات ؛
- إنتاج محركات الديزل ؛
- إنتاج المعدات الصناعية: مضخات الري ، والحنفيات ، والمسامير والبراغي ، وأدوات الآلات ، والمعدات التعليمية ، وقوارب الصيد ، ومرافق الموانئ من الفولاذ والألمنيوم ؛
- المناولة كعميل وأيضًا كآمر.

في عام 2017 ، حقق المجمع رقم اعمال يقدر ب 30 مليار دج. بالنسبة لعام 2018، يتوقع المجمع زيادة قدرها 87٪ من رقم أعماله ليصل إلى 50 مليار دج وذلك بفضل تسوية المشاكل المتعلقة بجهاز دعم الفلاحين لدى اقتناء العتاد الفلاحي وكذا التدابير التي اتخذها المجمع في عام 2017 ، لاسيما إعادة توزيع أنشطة بعض الشركات التابعة للمجمع، وتطوير منتجات جديدة.



المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية

بصمة مجمع جزائري في الصناعة الميكانيكية

بقلم مريم زايت و شكيرة بيداوي

تعد المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية ثمرة إعادة الهيكلة الحاصلة بين شركتي سوناكوم SONACOME و اس ان ميتال SN METAL في عام 1983، قبل أن تتحول إلى شركة ذات أسهم في عام 1995. وتنشط المؤسسة أساسا في مجال تصميم وتطوير وتصنيع وتسويق جميع المنتجات المستخدمة في الأشغال العمومية والصناعة الميكانيكية، فضلا عن بيع قطع الغيار وخدمة ما بعد البيع. وتعد المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، المملوكة بالكامل للمجمع الجزائري للميكانيكا (AGM) ، متعاملا رائدا في هذا المجال، ريادة اكتسبتها بفضل التطوير المستمر لأنشطتها الإنتاجية وخبرتها التقنية. ويمثل التكامل وتنويع الإنتاج والتصدير، المحاور الرئيسية التي تراهن المؤسسة عليها من أجل الحفاظ على مكانتها وضمان قدرتها التنافسية. انتقل فريق Algérie Industrie إلى مختلف ورشات عمل هذه المؤسسة العمومية المتواجدة في منطقة عين سمارة الصناعية في ولاية قسنطينة.

قصة نجاح «صنعت في الجزائر» ...

تم تصنيع أول جهاز من طرف المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية في بداية الثمانينيات في مركب عين السمارة. ويتعلق الامربحفارة هيدروليكية من صنف 9110. «اليوم ، نحن ننتج حفارات جديدة وحتى آلات جديدة وحديثة من خلال فروعنا المتنوعة» ، يقول سليمان بولبد، الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية والذي كان حينها رئيسا شابا لمصلحة مراقبة الجودة داخل هذا المركب. وليس من قبيل الصدفة أن تطورالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية نشاطها بعد ذلك، لتضم أربع فروع إنتاجية وشركتين مختلطتين مع شركاء أجانب ذوي سمعة عالمية بالإضافة إلى شبكة تجارية تضمن توزيع منتجاتها والتكفل بخدمات ما بعد البيع. «لقد استثمرنا الكثير في زيادة قدرتنا الإنتاجية وتنويع تشكلية منتجاتنا مع التركيز على الجودة كمحرك للنمو»، كما يقول بولبد. تقوم هذه المؤسسة التي تتمتع بسمعة ممتازة منذ إنشائها، بتصنيع مجموعة واسعة من المنتجات تضم أكثر من أربعين منتجا موجها أساسا لقطاع البناء والأشغال العمومية والري والنفط والبترول والمناجم والغابات من خلال نماذج مختلفة : جرافات، مجارف، ممهدات الطرق، عربات التحميل، عربات التحميل الخلفية، الضاغطات، خلاطات الخرسانة، رافعات البناء، شاحنات البناء ... الخ.

مجمع في قلب التنمية

إن نجاح المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، التي استطاعت تقديم مجموعة واسعة من المنتجات ذات المواصفات التقنية العالية والتي سمحت لها بفرض نفسها في السوق الوطنية، يرجع في الأساس إلى الاندماج الصناعي القوي الذي يعتبر مفتاح نجاح المجمع. وقد سمحت لنا زيارتنا في ورشات العمل المختلفة بالاطلاع عن قرب على الخبرة، والإتقان والتحكم التقني للمجمع وكذا معرفته التامة بالجزء الخاص بصناعة الصفائح والأنابيب والتشغيل الآلي للقطع الكبيرة، والذي يمثل القلب النابض لهذه الصناعة. يتم تصنيع القطع والتجميعات ذات القيمة المضافة العالية جدا من قبل عمال وتقنيين ومهندسين مكونين تكوينا جيدا في أشغال التصنيع. وبفضل هذه المكونات، تم بلوغ معدل اندماج محلي يتراوح بين 30 و 80٪ حسب على الطراز. والأفضل من ذلك، أن المجموعة تخطط لدمج مكونات أخرى محلية الصنع مثل المحركات التي سيتم اللجوء إلى المناولة بخصوصها مع مؤسسة وطنية بالتعاون مع شركاء أجانب. ومن المتوقع أن يزداد معدل الاندماج المحلي في السنوات القادمة بفضل الشراكات مع رواد عالميين في إنتاج آلات الأشغال العمومية كذا مخطط التطوير الواسع الذي أطلق في عام 2012. وبميزانية تبلغ حوالي 15 مليار دج ، سمح هذا المخطط التطويري للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بعصرنة وتأهيل وتطوير عملية التصنيع، مع الحفاظ على هوية المؤسسة التي تمثل جوهرها. وحسب التوضيحات التي قدمها المسؤول الأول للمجمع، تم تركيب أجهزة متطورة جديدة بتقنيات حديثة جدا فيما سيتم تركيب أجهزة أخرى قريبا، وهو ما مكّن من تسريع وتيرة الإنتاج وتقليص وقت التصنيع مع تحقيق جودة عالية. ونتيجة لذلك، تم إنشاء أنواع جديدة من الآلات وسيتم تطوير ثلاثة منتجات أخرى قريبا من قبل المجمع كجزء من استراتيجيتها لتنويع تشكيلة منتجاتها من أجل زيادة حصتها في السوق لتلبية الطلب الوطني والذي أصبح متطلبًا بشكل متزايد، سواء من حيث الكمية أو الجودة. كما أن مشاريع توسيع قدرتها الإنتاجية تمثل أيضًا أحد محاور خطة التطوير والتي تراهن على شراكاتها للوصول إلى طاقة إنتاج تتجاوز 1000 جهاز سنويًا، على المدى القصير، بالنسبة لمعدات الحفر الأرضية مقابل متوسط 500 جهاز حاليا.

ونظرا لأهميتها في نجاح أي استراتيجية تطويرية، لا بد من الاعتناء بتكوين المستخدمين. وبالفعل، يتم تكوين المئات من العمال من جميع فروع المجمع كل عام. في الجزائر وخارجها، مكنت هذه الدورات التكوينية للمؤسسة الوطنية •••

••• لعتاد الأشغال العمومية من الحصول على موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا والذين يمكنهم التحكم وتطوير معدات عالية الأداء تلبي متطلبات الجودة والمعايير الدولية.

شراكة وتصدير

وإدراكًا منها بضرورة تنويع نشاطها وتعزيز مكانتها في السوق الوطنية، فقد راهنت المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية منذ عام 2012 على الشراكة مع أحد الرواد العالميين في هذا القطاع لتحقيق أهدافها. ويتعلق الأمر بمجمع ليبهيرLIEBHERR التي كانت تدعم في السابق المؤسسة في تصنيع مجموعة واسعة من معدات الردم والرفع. وهكذا، شهد عام 2012 إنشاء شركة مشتركة تدعى سوماتيل-ليبهير SOMATEL-LIEBHERR والتي تصنع، في موقع شركة سوماتيل في عين سمارة ، مجموعة جديدة من آلات الأشغال العامة تحت علامة ليبهير والتي تتكون من جرافات (350 حصان و250 حصان) وعربات تحميل (2 و 4 متر مكعب) و حفارات مجنزرة (18 إلى 54 طن). وتخطط سوماتيل- ليبهير أيضًا لإجراء استثمارات إضافية خاصة لتصنيع قطع ومكونات محليا وزيادة معدل الاندماج المحلي تدريجيًا والذي سيبلغ 35 إلى 50٪ سنويًا اعتمادًا على المنتجات. وفي العام 2013، تم إبرام شراكة أخرى بين الشركة الاسبانية اوروباكتور EUROPACTOR AECOMHEL وسوفار SOFARE ، وهي شركة تابعة للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، من خلال إنشاء شركة اوروباكتور الجزائر. هذه الشراكة بين الطرفين الجزائري والإسباني، أسفرت عن تصنيع أكثر من 130 جهاز لأشغال الضغط. وستمكن هذه التحالفات الدولية المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية من التوغل إلى الأسواق الخارجية ابتداء من هذا العام، وذلك بفضل شبكات ليبهير و اوروباكتور.

«ستضمن شبكات شركائنا الترويج لمنتجاتنا وتوزيعها في الخارج»، يصرح السيد بولبد موضحا بأن «25 ٪ من إنتاج شركة اوروباكتور سيتم بيعها في الخارج من قبل الشريك الإسباني من العام الجاري».

شهادة مستثمر أجنبي

وخلال زيارتنا لورشات المركب، التقينا بعين المكان على أحد الشركاء الأجانب للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية والذي عاد للحديث عن تعاونه مع هذا المجمع العمومي وتجربته في الجزائر التي يصفها بـ «المرضية». وتعمل هذه الشركة الأجنبية جنبا إلى جنب مع سوفار، أحد فروع المجمع والمتخصص في إنتاج عربات التحميل، الضواغط ومضخات الخرسانة.. إنها الشركة الاسبانية اوروباكتور EUROPACTOR AECOMHEL التي تمكنت من اقتحام السوق الجزائرية من خلال مشروع مشترك انطلق في 2013 . وتقوم هذه الشركة الجزائرية-الإسبانية، التي أطلق عليها تسمية «أوروباكتور الجزائر» بتصنيع جيل جديد من الضاغطات من حمولة المختلفة وكذا أسطوانات ترادفية وذات إطارات مطاطية الهوائية، وعتاد جديد مثل آلات التزفيتورش الإسفلت، والتي تأتي لتدعم تشكيلة الأجهزة التي تنتجها المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية التي تبحث دوما عن تنويع منتجاتها. وقبل ذلك، يضيف المسؤول في اوروباكتور ، السيد خوليو ليبريرو سالفاتيرا، كانت العلاقة بين شركته العائلية ومجمع المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية علاقة تجارية بحتة، تطورت بعد ذلك، على مر السنين، لتتوج في النهاية بشراكة ذات بعد تقني- تجاري. وقررت شركة اوروباكتور، التي تتواجد في العديد من الدول في أوروبا وأمريكا الجنوبية، أن تستقر في الجزائر، بالنظر لحجم السوق وإمكاناته، وذلك من خلال العمل مع المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية في إطار شراكة تجمع بين متعامل أجنبي من القطاع الخاص ومجمع جزائري عمومي. «إن السوق الجزائري لمواد الأشغال العمومية آخذ في التوسع، بفضل مشاريع الإسكان والبنية التحتية الرئيسية. يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي للبلد، ومزاياه التفاضلية وكذا الامتيازات الممنوحة للمستثمرين» ، يؤكد السيد ليبريرو سالفاتيرا.

بالنسبة له، فإن نقاط القوة هذه تجعل من الممكن الحصول على منتجات ذات جودة عالية وتنافسية في السوق الدولية وهو ما يقود المجمع إلى اقتحام القارة السمراء من خلال تصدير جزء من الإنتاج إلى الدول الأفريقية. ■

شهادات

سليمان بولبد، الرئيس المدير العام للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية

«نريد الحفاظ على نمو مؤسستنا وتحقيق مزيد من التقدم في تنوعها.»

مراد مناصر، تقني 32 سنة

«انضممت إلى المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية في عام 2010. تابعت عدة دورات تكوينية في الجزائر والخارج، سمحت لي بتطوير معارفي التقنية».

نور الدين ملول، مهندس 34 عامًا

«أنا مهندس ميكانيكي. التحقت بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية في عام 2011 واليوم أنا رئيس قسم الهندسة الميكانيكية. يدخل المصنع حاليا مرحلة جديدة ، وسنعمل جميعًا معًا لنقود مؤسستنا نحو مسار النجاح».

شمس الدين معطالله، الرئيس المدير العام لمجمع الحجار للحديد والصلب

«نعمل على استدامة النشاط وتوفير منتجات جديدة في السوق»

تم تعيين شمس الدين معطالله، في شهر أفريل الماضي على رأس مجمع الحديد والصلب «سيدار». ويعتبر الرئيس المدير العام الجديد أن القرارات الأخيرة للسلطات العمومية الرامية لإعادة تشغيل المركب، ستسمح بشكل خاص بالحفاظ على استدامة أنشطتها وتوفير فئات جديدة من المنتجات في السوق.



بقلم شكيرة بيداوي

صادق مجلس مساهمات الدولةعلى خطة تطوير جديدة لمجمع الحديد والصلب. ما هي الآثار المنتظرة لهذه القرارات الجديدة على إنتاجية المجمع ؟

أولاً ، اسمحوا لي أن أعرض عليكم القدرات الحالية لمجمع الحجار من حيث الإنتاج: تبلغ طاقة إنتاج الحديد الزهر من الفرن العالي 900 ألف طن في السنة. لا تتعدى قدرة تحويل الحديد الزهر على مستوى مصنعي الصلب أكثر من 1 مليون طن في السنة. تبلغ طاقة تحويل الصلب إلى منتجات نهائية على مستوى مصانع الدرفلة 1.05 طن في السنة. مع القيام بالاستثمارات المقررة ضمن خطة التطوير الجديدة، سيصل المركب إلى تحقيق: طاقة إنتاج الحديد الزهر من الفرن العالي تقدر بـ 1.1 مليون طن في السنة ، وبالتالي ارتفاع الإنتاج بـ 200 ألف طن / سنة أي بنسبة + 22٪. قدرات تحويل الحديد الزهر إلى صلب تبلغ 1.6 مليون طن في السنة، أي بزيادة + 60٪ . طاقة تحويل الصلب إلى منتجات نهائية على مستوى مصانع الدلفنة تقدر بـ 2.1 مليون طن سنويًا ، وهو ضعف الطاقة الحالية. ولكي يتمكن المركّب من تشبيع خطوط التشطيب، سيتوجه فضلا عن ذلك نحو شراء منتجات نصف نهائية، أي القضبان والألواح الحديدية. بالنسبة لنا، فإن هذه القرارات التي توجت باستثمارات ستسمح للمركب بتحقيق الاستدامة لنشاطه ، والتقليص بشكل كبير من تكاليف الإنتاج (إنتاج الفحم التعديني ، والطاقة الكهربائية وتقليص المواد الأولية المستخدمة) وكذا توفير منتجات جديدة في السوق الجزائري موجهة لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية وأنابيب المحروقات ولوازم السيارات.

سيتم إنشاء شراكة بين المجمع والإماراتيين وفقا للقاعدة 51/49 بالمائة من رأس المال. كيف سيؤثر هذا الاستثمار الجديد على المركب ؟

سوف يسمح هذا الاستثمار الجديد للمركب بطرح مجموعة من المنتجات الجديدة في الأسواق الوطنية والدولية، مثل العارضة الحديدية، الفولاذ المصفح التجاري، حديد الخرسانة، الأنبوب غير الملحوم. و ستساهم هذه الشراكة في خفض فاتورة استيراد منتجات الصلب إلى حوالي 800 مليون دولار سنويًا فحسب، كما أنها ستخلق أيضًا أكثر من 1200 فرصة عمل مباشرة. مشاركة مركب سيدار الحجار في رأسمال هذه الشراكة الجديدة تصل إلى 20 بالمائة و سيستفيد المركب أساسًا من أرباح •••

••• هذا الاستثمار كما ستجذب المنتجات الجديدة التي سيقدمها هذا الاستثمار الذي سينجز مع الإماراتيين، كبار العملاء الذين سيهتمون أيضاً وبشكل رئيسي بالمنتجات المسطحة لمركب سيدار الحجار.

مع الشروع في استثمارات ضخمة جديدة في مجال الحديد والصلب في الجزائر، سيواجه مركب الحجار منافسة شديدة. ما هي إستراتيجيتكم لمواجهة هذه المنافسة؟ وما هي تطلعاتكم بهذا الخصوص؟

قمنا بالتركيز على محوري عمل رئيسيين. ويتعلق الأمر أولاً، بتقليص تكاليف الإنتاج من خلال مراجعة معايير التشغيل الموجودة في المركب (إعداد بطارية جديدة من الفحم التعديني بشكل أساسي) والتحكم في تكاليف الإنتاج من خلال إعداد مشاريع تحسين (مراقبة العمليات وفعالية الصيانة). ويتمثل المحور الثاني في استبقاء زبائننا القدامى والجدد من خلال إقامة عقود-إطار بالأخص مع المؤسسات العمومية ، توفير تشكيلات واسعة من المنتجات، ما بين المنتجات المسطحة (الفولاذ المصفح على الساخن وعلى البارد والمجلفن) بالإضافة إلى المنتجات الطويلة (حديد الخرسانة، الأنابيب، العارضة الحديدية والفولاذ المصفح التجاري) والتأكد من توافر منتجاتنا بالقرب من العملاء (مخازن البيع) أو مباشرة من المصنع وهذا في المواعيد النهائية. أما بالنسبة إلى تطلعاتنا، فإننا نطمح إلى ضمان مستوى مبيعات ابتداء من 2022 يتجاوز 1.1 مليون طن من منتجات الصلب سنوياً ، وإلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمنتجات الشبه النهائية من إعادة تشغيل مصنع الصلب الكهربائي (بقدرة 400 الف طن سنويا) وكذا زيادة مبيعات المنتجات النهائية لتصل إلى 2 مليون طن سنويا مع استهداف السوق الدولية. ■

ملخص لقرارات مجلس مساهمات الدولة

- اعتمد مجلس مساهمات الدولة في أفريل الماضي،عدة قرارات بهدف بعث مجمع الحديد والصلب «سيدار» بالحجار.

- وفي هذا الإطار، تمت المصادقة على المخطط الجديد لإعادة تنظيم المجمع كما تقرر إعادة جدولة الديون على المدى الطويل والتي تصل إلى أكثر من 122 مليار دج.

- و سيستفيد مجمع الحجار أيضا من تمويل إضافي بقيمة 23 مليار دج كما سيتمتع بطاقة ذاتية في الكهرباء والمياه المعالجة.



- وبالإضافة إلى ذلك ، وافق مجلس مساهمات الدولة على إبرام شراكة صناعية على أساس قاعدة 51/49 بالمائة من رأس المال بين مجمع «سيدار» بالحجار والمجمع الصناعي «إمارات جزائر» EMARAT DZAYER ، وهي الشراكة التي سيتم بموجبها استثمار أكثر من 160 مليار دج في تصنيع منتجات جديدة من الحديد والصلب بمركب الحجار.

المحطات الرئيسية في تاريخ مركب الحديد والصلب «سيدار» بالحجار

تم إنشاء مركب الحجار، المتخصص في إنتاج وتسويق منتجات الحديد والصلب، في 3 سبتمبر 1964. فيما يلي نبذة عن تاريخ المركب على مدار خمسة عقود، عبر عشر محطات رئيسية.

1964
إنشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) في 3 سبتمبر 1964. تم تكليف هذه الشركة ببناء أولى منشآت مركب الحجار.

1969
الدخول في حيز الإنتاج وتدشين المركب في 19 يونيو 1969.

1980
إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب ؛ لتجد نفسها (في 1983) متكونة من عدة مؤسسات من بينها المركب المسمى المؤسسة الوطنية سيدار (EN SIDER).

1995
التحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية وإنشاء مجمع سيدار SIDER.

2001
عقد شراكة، تم توقيعه في 18 أكتوبر 2001 ، بين «سيدار» و«ال ان ام هولدينغ» LNM Holding ، نتج عنها إنشاء الشركة المختلطة «إسبات» عنابة ISPAT Annaba والتي يمتلك رأس مالها «ال ان ام هولدينغ» بنسبة 70٪ مقابل 30٪ لسيدار.

2004
اندماج «ال ان ام هولدينغ» و«إسبات الدولية» ISPAT international، في ديسمبر 2004 ، مما أدى إلى تغيير اسم «إسبات» عنابة إلى «ميتال ستيل عنابة» Mittal Steel Annaba.

2006
أثر من جديد الاندماج بين «ميتال» و«أرسيلور» في عام 2007 على اسم الشركة المحلية والتي تحولت من «ميتال ستيل عنابة» إلى «أرسيلورميتال عنابة» ArcelorMittal Annaba.

2013
في أكتوبر 2013 ، قررت السلطات العمومية استعادة الشركة من خلال زيادة حصتها البالغة 30٪ إلى 51٪ من رأسمال «أرسيلورميتال الجزائر».

2016
في أغسطس 2016 ، استحوذت السلطات العمومية على 100٪ من أسهم الشركة، والتي غيرت من تسميتها إلى سيدار الحجار EPE SIDER EL HADJAR.

2018
في مارس 2018 ، وافق مجلس مساهمات الدولة على إعادة تنظيم المجمع وقرر في نفس الوقت إعادة جدولة ديونه التي تبلغ أكثر من 122 مليار دج على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس مساهمات الدولة على إبرام شراكة صناعية وفق القاعدة 51/49 ٪ من رأس المال بين مركب «سيدار» بالحجار والمجموعة الصناعية «أمارات جزائر» EMARAT DZAYER.

خلال زيارة عمل وتفقد قادته الى ولاية سطيف

السيد يوسفي يدعو إلى تثمين الموارد المنجمية والمعدنية



بقلم شكيرة بيداوي

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، شهر جوان الماضي بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية سطيف، أين وقف وعاين العديد من الوحدات الصناعية والمواقع المنجمية الواقعة ببلديات عين أزال قيجل، العلمة، أولاد صابر، أولاد عدوان وسطيف.

وخلال زيارته لمنجمي الرصاص والزنك خرزت يوسف وشعبة الحمراء، دعا الوزير إلى تثمين الموارد المنجمية والمعدنية التي تمتلكها حقول عاصمة الهضاب العليا للبلاد.

وقال، السيد يوسفي، في هذا الخصوص أن «ولاية سطيف لوحدها تضم أزيد من 200 منجم من الزنك والرصاص. نشجع المتعاملين على استغلال هذه الثروات الطبيعية» مضيفا أن العمل جاري من اجل فتح منجم أولاد أميزور، أحد أكبر مناجم الزنك والرصاص في العالم.

وعلى عمق 400 متر من منجم شعبة الحمراء للزنك، تفقد الوزير والوفد المرافق له أشغال الحفر، حيث استمع لانشغالات العمال.

كما ترحم الوزير، لدى معاينته للمركب المنجمي خرزت يوسف، على أرواح عمال المنجم الذين لقوا حتفهم على عمق 320 متر خلال مزاولتهم لنشاطهم في 2 جوان 1990.

واعتبر الوزير، الذي انبهر بالقدرات الصناعية والمنجمية الهائلة لمدينة سطيف، أن الولاية تعد مثالا للحيوية والتنوع الاقتصادي الوطني. ■

قسنطينة، قطب ميكانيكي بإمتياز

بقلم شكيرة بيداوي

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، شهر جوان الماضي، بزيارة عمل وتفقد الى ولاية قسنطينة أين وقف وعاين العديد من الوحدات الصناعية للقطاعين العمومي والخاص.

وشرع الوزير زيارته من مدينة الخروب أين تتواجد مواقع مؤسسة الآلات الفلاحية المتخصصة في انتاج وتطوير العربات للاستعمال الفلاحي، ومؤسسة المحركات المتخصصة في تركيب المحركات قبل أن يتوجه الى عين سمارة الى مقر المؤسسة الوطنية لعتاد الاشغال العمومية.

وفي تصريح للصحافة قال الوزير: «وقفنا اليوم على أكبر قطب صناعي مكانيكي بالجزائر، وبكل صراحة، انبهرنا بالقدرات التي يتمتع بها سواء فيما يخص نوعية التجهيزات أو اليد العاملة المؤهلة».

وبمناسبة زيارته، دعا الوزير مسؤولي المؤسسات إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تصدير منتجاتهم وقال في هذا السياق «أطلب من مسؤولي هذه المؤسسات الى التفكير في التصدير فقد بلغنا مرحلة أصبح فيها من الضرورة تنويع اقتصادنا وهذا وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية (..) وهذا القطب يمكنه أن يساهم بصفة كبيرة في هذا التنوع».

وخلال جولته في المدينة، دشن الوزير مصنع انتاج الكسكسي بديدوش مراد و مخبر صيدلاني خاص متخصص في انتاج أنظمة قياس نسبة السكر في الدم كما زار وحدة تابعة لمجمع صيدال. ■



المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية

تدشين مصنع جديد لتصنيع البطاقات الإلكترونية

بقلم مريم زايت

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، خلال زيارة قادته ماي الماضي إلى ولاية سيدي بلعباس، بتدشين مصنع للإدماج الإلكتروني تابع للمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية. وسيقوم هذا المصنع بإنتاج مختلف البطاقات الإلكترونية والتجميع النهائي للمنتجات الإلكترونية.

ومن خلال هذه الوحدة الجديدة، ستقوم هذه المؤسسة العمومية بتصنيع وتسويق مليون بطاقة الكترونية سنويا لمختلف المنتجات الإلكترونية (أجهزة التلفزة، الحواسيب ...) وهذا ما سيسمح بتركيب حوالي 300.000 منتج نهائي على غرار نهائيات الدفع الإلكتروني، والمعدات المصرفية الإلكترونية والهواتف الذكية، وأجهزة التلفاز وغيرها من المنتجات الإلكترونية.

وستسمح الوحدة الجديدة بتعزيز مكانة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية في السوق الجزائرية وموقعها كقاعدة صناعية من شأنها تلبية حاجيات شركائها وهو ما سيجعل من ولاية سيدي بلعباس



قطبا صناعيا للإلكترونيك.

وخلال مراسيم التدشين التي حضرتها أيضا وزيرة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة، السيدة إيمان هدى فرعون، أبدت الوزيرة اهتمامها ببعض تجهيزات هذه المؤسسة العمومية التي ستسمح بتلبية احتياجات قطاعها.

ومن جانبه، أكد، السيد يوسفي، أن «دخول الوحدة الجديدة مرحلة الإنتاج سيمكن المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية من تصنيع مختلف المنتجات الإلكترونية والاستجابة لاحتياجات قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية». ■

بطاقة تقنية:

تعد المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية قاعدة صناعية مدمجة ومتكاملة تقوم بالتصنيع الإلكتروني من الأجزاء إلى غاية المنتجات النهائية بنسبة إدماج تتجاوز 50 بالمائة وقد تصل إلى 90 بالمائة في بعض المنتجات.

ومن أبرز نشاطات المؤسسة، نجد التجهيزات الالكترونية الموجهة للجمهور العريض، الأجزاء الالكترونية، التجهيزات الإلكترونية الموجهة للمهنيين، معدات الطاقة الشمسية ...إلخ.

كما تقوم المؤسسة بتركيب الحواسيب في فرعها «ألفاترون» الذي يستحوذ على قرابة 60 بالمائة من السوق الوطنية.



الجزائر تصدر أولى شحنات الإسمنت إلى الأسواق العالمية

بقلم شكيرة بيداوي

شرعت الجزائر، في 2018، في تصدير أولى شحنات الإسمنت نحو الأسواق العالمية -الأوروبية منها والافريقية- كما هو الحال بالنسبة لمجمع جيكا لافارج هولسيم الجزائر أو أولف، المجمع الجديد الواقع بأدرار.

وقد وقع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (جيكا) شهر أفريل المنصرم على عقد تصدير 200.000 طن من الكلنكر (المكون الأساسي في الإسمنت)، موزع على عدة شحنات نحو السوق الأوروبية.

وتمت أولى عمليات التصدير في إطار هذا العقد، والتي تشمل على كمية تقدر •••



••• بنحو 45.000 طن، بداية شهر ماي الماضي إنطلاقا من ميناء جن جن بجيجل.

وللإشارة، فقد شرع مجمع جيكا مفاوضات مع زبائن آخرين من اجل تصدير منتوجاته نحو بلدان أوربية وافريقية أخرى.

ومن جانبه، قام مصنع أولف للإسمنت، الذي دخل حيز الإنتاج شهر ديسمبر 2017 فقط، بتصدير حوالي 950 طن من الإسمنت الرمادي برا نحو النيجر.

ويعتزم المصنع، المملوك للمجمع الخاص «الهامل»، مواصلة عمليات التصدير هذه بصفة منتظمة في المستقبل وبكميات أكبر.

وفي هذا الإطار، يعتزم المجمع، الذي تقدر طاقة انتاجه بنحو 1.5 مليون طن سنويا، تخصيص جزء كبير من انتاجه للتصدير بهدف بلوغ حوالي مليون طن سنويا في المستقبل القريب.

ومن جهته، أطلق لافارج هولسيم الجزائر منذ نهاية 2017 عملية تصدير. وحسب المجمع، فإنّ هذه العمليات تدخل في إطار مساعيه لتصدير 2 مليون طن من الإسمنت في آفاق 2020 في إطار طموح 5 مليون طن سنويا.

ومع عمليات التصدير هذه، انتقلت الجزائر من مستورد كبير للإسمنت إلى بلد مصدر، بفضل السياسة التي رسمتها السلطات العمومية، والتي سمحت بتطوير صناعة إسمنت حقيقية. ■

خلال زيارة لشركة «توسالي الجزائر» بوهران

السيد يوسفي يدشن مشروع جديد للحديد والصلب







أشرف وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسف، في ماي الماضي بتدشين وحدة جديدة لإنتاج الفولاذ تابعة لمجمع الحديد والصلب «توسيالي الجزائر»، الواقع ببطيوة في ولاية وهران.

بقلم مريم زايت

وسيساهم المصنع الجديد، الذي تقدر طاقته الإنتاجية بمليوني (02) طن من القضبان الحديدية، بصفة كبيرة في تخفيض واردات هذه المادة نصف المصنعة الموجهة لتصنيع حديد الخرسانة والأسلاك الحديدية.

وبدخول هذا المصنع حيز الخدمة، يكون المجمع التركي «توسيالي» قد باشر المرحلة الثانية من مشروعه في الجزائر والمتمثل في إنجاز قطب صناعي للحديد والصلب بغرب البلاد، والذي يضاف إلى وحدتين للدرفلة دخلتا الإنتاج في 2017 ما سمح برفع القدرة الإنتاجية للمجمع إلى ثلاثة (03) ملايين طن سنويا من حديد الخرسانة.

وتتمثل المرحلة الثانية من المشروع في إنجاز مركب ثاني للحديد مزود بأحدث التجهيزات والتكنولوجيات تشمل وحدة للإختزال المباشر، ووحدتين للدرفلة ووحدة للتكوير وأخرى لتصنيع الأنابيب الحلزونية.

أما المركب الأول، الذي يعتمد على تثمين النفايات الحديدية، فينتج حاليا حوالي 1.6 مليون طن سنويا من حديد الخرسانة والأسلاك الحديدية.

ومن المقرر انشاء مركب ثالث، في آفاق 2021، سيسمح بإنتاج مليوني (02) طن سنويا من الحديد المسطح ومختلف أنواع الفولاذ الخاص الموجه لعدة صناعات على غرار صناعة السيارات والأدوات الكهرومنزلية.

وبعد تجسيد كافة مشاريعها، تتوقع توسيالي الجزائر أن يصل إنتاجها إلى 6 ملايين طن في السنة من منتجات الحديد والصلب في آفاق 2021. ■

تطوير صناعة الحديد والصلب في قلب زيارة السيد يوسفي إلى عنابة وتبسة

بقلم مريم زايت

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، في ماي الماضي بزيارة عمل إلى ولايتي عنابة وتبسة. وترمي هذه الزيارة أساسا إلى الإطلاع على حالة مجمع الحديد والصلب بالحجار وكذا مناجم الحديد التي تغذيه بالمواد الخام.
ولدى معاينته لمختلف ورشات المركب، إستفسر الوزير عن حالة منشآت هذا المعلم الصناعي التاريخي بالنسبة للجزائر، والذي إستفاد مؤخرا من قرارات جديدة قصد إعادة بعثه. وتفقد الوزير على وجه الخصوص الفرن العالي رقم 2 ومحطة الأكسجين ومصنع الدرفلة على البارد ومصنع الدرفلة على الساخن وكذا المخبر التكنولوجي للمركب.
وفي كلمته أمام إطارات وعمال المصنع، ذكر السيد يوسفي بالتزام الدولة بدعم المركب الذي يعمل فيه حوالي 5000 عامل، من خلال استثمارات جديدة وإعادة جدولة ديونه.



وفي مقابل ذلك، ينتظر من العمال بذل جهود إضافية لتحسين إنتاجية مركب الحجار وضمان بقائه في سوق تحتد فيه المنافسة.
وفي هذا السياق، أعرب الوزير عن ثقته في قدرة إطارات وعمال المركب على رفع التحدي والإرتقاء إلى مستوى التطلعات.
وبعد الإنتهاء من جميع الإستثمارات، «سيتغلب المركب على جميع الصعوبات المالية وسينتج أكثر من مليوني طن سنوياً»، يقول السيد يوسفي.
تفقد الوزير في تبسة، حقلي الحديد اللذان يغذيان مركب الحجار، وهما مناجم الونزة ومناجم بوخضرة.
وفي هذا الصدد، دعا، السيد يوسفي، لجعل هذه الحقول المنجمية أكثر ربحية من أجل تلبية احتياجات ليس فحسب مركب الحجار ولكن أيضا من تلك الموجودة في بلارة بجيجل والمصانع الأخرى قيد الخدمة.
ومن المتوقع أن يزيد هذان الحقلان إنتاجهما من 1.5 مليون طن حالياً إلى 5 ملايين طن في السنوات القادمة.
كما أعلن الوزير أن دائرته الوزارية تعمل مع وزارة الأشغال العمومية والنقل لتسهيل النقل بالسكك الحديدية للحديد الخام من تبسة إلى مركب الحجار.
وكانت الزيارة أيضا فرصة، للسيد يوسفي، لتفقد مشاريع صناعية أخرى مثل المؤسسة الوطنية لإنجاز عتاد وتجهيزات السكك الحديدية (فيروفيال) والشركة الوطنية لتركيب قاطرات الترامواي (سيتال). ■



خلال زيارة عمل لولاية غليزان

السيد يوسفي يزور «تايال» أكبر مجمع للنسيج في إفريقيا

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، بزيارة عمل وتفقد لولاية غليزان حيث دشن وعاين العديد من مشاريع قطاعه.

بقلم شكيرة بيداوي



ومن أبرز المشاريع التي وقف عليها، السيد يوسفي، مشروع القطب الصناعي للنسيج «تايال» الذي يعد ثمرة شراكة بين أحد روّاد النسيج في تركيا «تايبا» والشركات الجزائرية العمومية، المجمع العمومي للتفصيل والخياطة «سي - أش» والجزائرية للنسيج «تيكسال» والشركة الوطنية للتبغ والكبريت.

وخلال زيارته لهذا المجمع الصناعي، قال الوزير «أن هذا المشروع يعد قطبا وطنيا للنسيج سيسمح بتغطية حاجيات السوق الوطنية وتصدير منتجاته نحو الخارج».

وبالفعل، فقد شرع المجمع في أول عملية تصدير لمنتجات نصف مصنعة نحو تركيا من خلال شحن حاويتين بحمولة 25 طنا من غزل القطن انطلقت من ميناء وهران في الـ 15 جوان الجاري. وستتبع هذه العملية بعمليات تصدير أخرى تبعا لإرتفاع إنتاج هذا المركب وفائض المبيعات في السوق الوطنية.

وبالإضافة إلى 25.000 منصب شغل التي سيوفرها إبتداء من سنة 2020 (إنهاء المشروع بكافة مراحله)، وبذلك فإن «تايال» سيغطي حاجيات السوق الوطنية من ملابس النساء والرجال والأطفال بإنتاج حوالي 30 مليون متر من القماش و30 مليون سروال جينز، 60 بالمائة منها ستوجه للتصدير.

ويعد هذا المشروع الهام، الذي يتربع على مساحة 250 هكتار بالمنطقة الصناعية بسيدي كخطاب، الأكبر من نوعه على المستوى الأفريقي. وسيضم المجمع ثماني وحدات متكاملة تنتج مختلف أنواع النسيج (القمصان، سراويل الجينز...) ومدرسة تكوين في مهن النسيج.

وفي مجال آخر، زار الوزير مصنع تجميع وتركيب العلامة الألمانية «فولكسفاغن»، الذي يقوم منذ شهر جويلية 2017 بتصنيع أربعة طرازات من السيارات السياحية والنفعية لـ «فولكسفاغن»، «سكودا» و «سيت». ويتربع هذا المصنع، الذي يعد الأول من نوعه عربيا والثاني إفريقيا، على مساحة تقدّر بـ 150 هكتار باستثمار يصل إلى أكثر من 20 مليار دينار (170 مليون يورو). وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 12000 سيارة في السنة الأولى لتصل إلى 100.000 سيارة من مختلف الأنواع السياحية والنفعية بعد السنة الخامسة.

ومن جهة أخرى، دشن السيد يوسفي، خلال هذه الزيارة، مصنع لإنتاج أنابيب الفولاذ والتغليف بإستثمار يقدر بـ 1.5 مليار دج في المنطقة الصناعية لسيدي خطاب وفر أزيد من 100 منصب عمل كما دشن بالمنطقة الصناعية ذاتها، مصنع للكوابل الكهربائية باستثمار قدر بـ مليار دج.

وزار الوزير كذلك الشركة العمومية للصناعات الميكانيكية وملحقاتها بـ «وادي رهيو» التي تنتج سنويا 4.000 طن من منتجات البراغي والملحقات الميكانيكية. ■

خلال زيارة عمل وتفقد بالولاية

السيد يوسفي يدشن عدة مشاريع صناعية بالجزائر العاصمة

قام وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، في جانفي الماضي بزيارة عمل إلى ولاية الجزائر أين قام بتدشين ومعاينة عدة مشاريع صناعية.

بقلم مريم زايت



ومن أبرز المشاريع التي قام الوزير بتدشينها «بيت المؤسسة للجزائر العاصمة» الذي يضم أربع هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي : مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشتلة المؤسسة للجزائر، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وستعمل هذه الهيئة المتكاملة، المتواجدة بالمحمدية، بضمان تكفل فعّال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع بتجنيبهم التنقلات عبر أماكن مختلفة للاستفادة من الخدمات التي تمنحها الهيئات الأربع.

وببلدية سحاولة، قام السيد يوسفي بتدشين وحدة لإنتاج فرامل السيارات بطاقة إنتاجية تعادل 100.000 وحدة للفرامل في 2018 قبل أن تصل إلى 200.000 وحدة في 2020.

وبالمنطقة الصناعية للرويبة، دشن الوزير وحدة صناعة الهواتف الذكية «سامسونج» ثمرة الشراكة بين المصنع الكوري «سامسونج» وممثله في الجزائر «تايم كوم». وستنتج هذه الوحدة 1.5 مليون هاتف سنويا في 2018 و2.5 مليون هاتف في 2019.



كما أشرف على تدشين وحدة لصناعة البلاط وأخرى لإنتاج الحليب و مشتقا ته .

وسمحت هذه الزيارة أيضا للسيد يوسفي بتفقد ومعاينة مشاريع صناعية أخرى على غرار أشغال عصرنة وسائل الإنتاج وتوسيع قدرات مؤسسة «كابراف» وهي فرع للمجمع الصناعي العمومي «ديفاندوس» متخصصة في إنتاج البنايات الجاهزة. ■



فرع المجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية AGM

«ماجي» تشرع في تصنيع محطات متنقلة لتوزيع الوقود

بقلم مريم زايت

في إطار إستراتيجيتها الرامية لتنويع أنشطتها، شرعت المؤسسة العمومية «ماجي» فرع المجمع الجزائري للصناعات الميكانيكية AGM والمتواجدة في رويبة (الجزائر العاصمة)، في تصنيع محطات متنقلة لتوزيع الوقود لفائدة الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية (نفطال) وهو مشروع ستستفيد منه المناطق المعزولة، لاسيما في الجنوب الكبير والهضاب العليا.

وفي هذا الإطار، استلمت نفطال في ديسمبر الماضي المحطات المتنقلة الخمس الأولى بحضور وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، ووزير الطاقة، مصطفى قيطوني، إلى جانب الرؤساء المدراء العامون للمؤسستين المعنيتين.

وستسمح هذه المحطات المتنقلة التي تبلغ بها نسبة الاندماج الوطني 80٪، لنفطال بالتقرب من زبائنها المعزولين والأكثر بعدا وبتوسيع شبكة توزيعها على جميع أرجاء التراب الوطني.





وصرح الرئيس المدير العام لمؤسسة «ماجي»، رضا قدوري، بالقول: «إنه حل موجه للمناطق النائية والمعزولة حيث عادة ما يكون من الصعب العثور على محطة الوقود هناك. وهو أيضا حل لتجديد المحطات القائمة».

كما أعرب، السيد قدوري، عن رغبة مؤسسته في رفع مستوى إنتاجها إلى حوالي عشرين محطة متنقلة في 2018 وإلى خمسين محطة على المدى المتوسط.

كما يقدم هذا الحل المبتكر العديد من المزايا مقارنةً بالمحطات التقليدية وعلى رأسها القدرة على التنقل والإستقلالية وسرعة التركيب والمتانة. بالإضافة إلى ذلك يتم تقليص أشغال الهندسة المدنية بشكل كبير مع زيادة القدرة على بيع الوقود.

ويندرج التعاون «نفطال - ماجي» في إطار تنفيذ المبادئ التوجيهية للسلطات العمومية الرامية للحد من فاتورة الإستيراد والحفاظ على فرص العمل وتعزيز أداة الإنتاج الوطنية. ويوفر هذا التعاون آفاقًا واعدة لمؤسسة «ماجي» بهدف تطوير أنشطتها الموجهة لقطاع الطاقة من خلال التكوين المستمر وتأهيل قدراتها الهندسية.

«بفضل هذه التجهيزات، نحن نقوم بمعاينة تطور الصناعة الجزائرية، إنها خطوة نحو تنويع الإنتاج المحلي وتقليص الواردات»، حسب تصريح، السيد يوسفي، خلال حفل الاستلام.

من جانبه، أعرب، السيد قيطوني، عن تقديره للتعاون بين «ماجي» و «نفطال» والذي يدخل في إطار تجسيد توجيهات رئيس الجمهورية للحد من فاتورة الإستيراد والحفاظ على إحتياطيات النقد الأجنبي. ■

منتدى الأعمال الجزائري-الإسباني

العمل على تعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين

عُقد منتدى الأعمال الجزائري -الإسباني في 3 أفريل الماضي بمناسبة زيارة رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، إلى الجزائر، على رأس وفد هام من رجال أعمال بلده. هذا الحدث أتبع بالدورة السابعة للاجتماع الثنائي الجزائري الإسباني الرفيع المستوى.



بقلم شكيرة بيداوي

ترأس وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، مناصفة مع كاتبة الدولة للتجارة الاسبانية، ماريا لويزا بونسيلا، أشغال منتدى الأعمال الجزائري-الإسباني الذي جمع أزيد 700 رجل وامرأة أعمال من البلدين.

وأكد الجانبان خلال هذا الاجتماع التزامهما بتعزيز مستوى التعاون الاقتصادي بينهما بما يخدم مصالحهما المشتركة.

وقال السيد يوسفي، في كلمة الإفتتاح أن إسبانيا، التي تعد ثالث زبون للجزائر وخامس ممّون لها بمبادلات قدّرت بأكثر من 7 مليار يورو سنة 2017، تبقى من بين أهم الشركاء للجزائر.

وفي مقابل ذلك إعتبر الوزير -الذي قال أن التعاون بين الجزائر واسبانيا مكثف ومتنوع- أن ثنائية العلاقات تظل دون الإمكانات المتاحة وتحت توقعات البلدين.

وأكد السيد يوسفي إلتزام الجزائر، أين تنشط 450 شركة إسبانية، دعم الشركات الإسبانية في مشاريعها ببلادنا.

وأمام الجمع الكبير من رجال الأعمال الجزائريين والإسبان، قال الوزير أن أزمة النفط سمحت بتسريع وتيرة مسار التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات بما في ذلك الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات.

وفي هذا السياق، سلط السيد يوسفي الضوء على تطور القطاع الصناعي، مشيرا إلى أن العديد من المجالات تشهد نموا مذهلا مثلما هو الحال بالنسبة للنسيج والصيدلة والسيارات التي بدأت في إكتساب الزخم اللاّزم.

كما قال الوزير أن السياسة الإقتصادية للبلاد تولي أهمية كبيرة للشراكات مع الأجانب وتمنح مزايا وتسهيلات كثيرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضح في هذا الخصوص مخاطبا رجال الأعمال الإسبان : «لقد أصبح قانون الإستثمار في الجزائر أكثر مرونة كما أنه يتضمن تسهيلات. نأمل أن يكون هذا المنتدى بمثابة مقدمة لشراكة مثمرة ومتينة» معربا عن رغبة الجزائر في تعزيز إطار التعاون الثنائي مع إسبانيا.

ومن جانبها، قالت وزيرة التجارة الإسبانية، ماريا لويزا بونسيلا، أنّ بلادها تعتبر الجزائر «شريكا إستراتيجيا ضروريا» معتبرة أنّ الإستثمار الأجنبي «حيوي لتقوية النسيج المقاولتي بالجزائر».

وبحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فإن الشركات الإسبانية مسجلة في 65 مشروع إستثماري خلال السنوات الـ 15 الأخيرة بقيمة إجمالية تقدر بـ 170 مليار دج وهو ما سمح بخلق 5.665 منصب عمل.

وبهذا، تحتل اسبانيا المركز الرابع من حيث عدد المشاريع الأجنبية بالجزائر والسابع من حيث القيمة المالية والخامس من حيث عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها.

ودائما حسب أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن قطاع الصناعة يستحوذ على حصة الأسد من الاستثمارات الاسبانية في الجزائر بنسبة 82 بالمائة من إجمالي عدد المشاريع و 99 بالمائة من حيث القيمة المالية و 88 بالمائة من حيث عدد مناصب العمل.

وفي الفترة 2012-2017 بلغ عدد مشاريع المتعاملين الاسبان في الجزائر 53 مشروعا صناعيا مسجلا بقيمة مالية تقدر بـ 167.3 مليار دج سمح بخلق 4.970 منصب شغل من بينها 37 مشروع تم إنجازه فعليا بقيمة 148 مليار دج.

وتخص هذه المشاريع قطاعات المياه والطاقة (120 مليار دج) الكيمياء والمطاط والبلاستيك (17 مليار دج) الحديد والصلب والتعدين والميكانيك والكهرباء (16.8 مليار دج) الفلاحة (8 مليار دج) صناعة الخشب والفلين والورق والطباعة (3,2 مليار دج) مواد البناء والخزف والزجاج (2,2 مليار دج) والمناجم والمحاجر (134 مليون دج) والنسيج والخياطة (96 مليون دج).

وفي المجال التجاري، إستوردت اسبانيا، سنة 2017، ما قيمته 4.1 مليار دولار من المنتجات الجزائرية ما جعلها تصبح ثالث (3) زبون للجزائر وخامس ممون لها بـ 3.1 مليار دولار من الواردات الجزائرية. ■

الجزائر وتركيا

منتدى أعمال رفيع المستوى لتعزيز الشراكة الإقتصادية

بقلم مريم زايت

في إطار تعزيز الشراكة ولإعطاء نفس جديد للعلاقات الاقتصادية الثنائية، عقدت الجزائر وتركيا منتدى الأعمال رفيع المستوى الثاني، في فبراير الماضي بحضور الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء، أحمد أويحيى. كما شارك وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي ووزراء آخرون من البلدين، في هذا المنتدى الذي ضم أكثر من 200 رجل أعمال جزائري وتركي يبحثون عن فرص للاستثمار في مختلف القطاعات. وأكد قادة البلدين مجددا، خلال هذا المنتدى الذي نظمته وزارة الصناعة والمناجم، رغبتهم المشتركة في تطوير الشراكة الاقتصادية والبحث عن فرص جديدة للتعاون. وفي هذا الصدد، تعهد الرئيس التركي بعدم ادخار أي جهد لتعزيز الشراكة الاقتصادية والرفع من مستوى التجارة البينية، داعيا رجال الأعمال الأتراك إلى الاستثمار في الجزائر التي تقدم، حسب تعبيره، فرص استثمارية هامة، لا سيما في قطاعات الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة والأشغال العمومية والسكن. من جانبه، أعرب السيد أويحيى عن رغبة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، في ان تتنوع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأنقرة. كما أكد رئيس الوزراء رغبة الجزائر في تطوير شراكتها الاقتصادية مع تركيا ورفعها إلى مستوى الامتياز الذي تعرفه العلاقات السياسية بين البلدين. وشدد السيد يوسفي في كلمته على ضرورة تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال من البلدين لإستكشاف فرص الشّراكة وإزالة أي عقبات أمام تحقيق الأهداف المرجوة. كما أشاد بمختلف المبادرات والمشاريع التي نفذها المستثمرون الأتراك الذين أكدوا أن الجزائر تمثل قطبا إستثماريا واعدا. وأشار السيد يوسف، في هذا الإطار، إلى نماذج من الشراكات الناجحة على غرار مصنع الحديد والصلب بوهران ومشروع مصنع النسيج بغليزان.

تركيا، أول مستثمر أجنبي في الجزائر

وشهدت العلاقات الإقتصادية بين الجزائر في السنوات الأخيرة ديناميكية خاصة من خلال شراكات صناعية متعددة القطاعات مع تعزيز التبادلات التجارية البينية. ووفقا لبيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ينشط حاليا ما يقرب من 800 شركة تركية في الجزائر، تقوم بتشغيل أكثر من 28000 عامل.

فيما يتعلق بالاستثمارات، تعتبر تركيا أول مستثمر أجنبي في الجزائر في عام 2017 مع أكثر من 20 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تزيد على 200 مليار. من جهتها، توسعت التجارة البينية الجزائرية-التركية أيضا لتصل إلى ما يقرب من 4 ملايير دولار في 2017. وعلى هامش المنتدى، وقعت الجزائر وأنقرة سبعة (07) اتفاقيات شراكة وتعاون ومذكرات تفاهم في قطاعات المحروقات والتعليم العالي والدبلوماسية والثقافة والسياحة والفلاحة. ■

الدورة الـ 13 للجنة المشتركة الجزائرية السعودية بالرياض

التوقيع على عدة إتفاقيات تعاون

ش ب

ترأس وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفي، مناصفة مع وزير التجارة والإستثمار السعودي، ماجد بن عبد الله القصبي، أشغال الدورة 13 للجنة المشتركة الجزائرية السعودية والتي انعقدز يومي 17 و 18 أفريل الماضي بالرياض السعودية.

وبهذه المناسبة، تم تقييم التعاون الثنائي وتحديد آفاق الشراكة والتعاون بين الجزائر والسعودية.

وتوجت أشغال هذه الدّورة بالتوقيع على ثلاث إتفاقيات في مجالات الإستثمار والتقييس وكذا في مجال التعاون الدولي.

وعلى هامش اللقاء، أجرى السيد يوسفي محادثات مع وزير التجارة والإستثمار السعودي ومع وزير الطاقة والصناعة والموارد المعدنية السعودي، خالد بن عبد العزيز الفالح، حيث تم التطرق إلى واقع وآفاق التعاون الثنائي في مجال الصناعات البتروكيميائية والمناجم وسبل تعزيزها.

كما إلتقى الوزير بالمحافظ العام السعودي لسلطة الإستثمار، ابراهيم بن عبد الرحمان العمر وبمدراء ومسيري بعض الشركات السعودية على غرار المدير التنفيذي لشركة «سابك» المتخصصة في مجال الصناعات البتروكيميائية. ■